الفصل العاشر

# أساس النموذج العصري للمرتزقة

**«أنا أساس نموذج الجنرال العصري،**
**لدي معلومات النباتات، والحيوانات، والمعادن،**
**وأعرف ملوك إنجلترة، وأروي أحداث المعارك التاريخية والملاحم،**
**من معركة الماراثون إلى واترلو، بترتيب قطعي؛**

---

**وأظن أنني بمعلوماتي العسكرية مقدام مغامر،**
**ومع أنني لم أسقط إلا في بداية القرن؛**
**إلا أنني في قضايا النباتات، والحيوانات، والمعادن،**
**لا أزال أساس نموذج الجنرال العصري».**

**- غيلبيرت وسوليفين في «قراصنة بينزين»**

في ليلة باردة من شتاء لندن القارس، وبعد أن أغدف الظلام، وصل مايكل غرونبيرغ إلى المطار ليحملني بسيارته الجديدة من طراز بنتلي المجهزة بمحرك ذي اثنتي عشرة أسطوانة إلى بيته. كانت أضواء إنارة الشوارع تنحني ثم تنساب على غطاء محرك السيارة الأسود اللامع. وكانت رائحة الجلد الثمين تنتشر داخل السيارة، وتسطع فيها الأضواء الباهته من خلف مفاتيح لوحة التحكم الأمامية. يملك غرونبيرغ منزلاً فارهاً من المنازل الأثرية في ضاحية من الضواحي المترفة في لندن. وله أيضاً منازل في غرينزي[1] وباريس. وقد حقق غرونبيرغ، وهو ابن لصانع ألبسة، قدراً كبيراً من الثراء ليس من

1- جزيرة صغيرة تقع في القناة الإنجليزية إلى الشمال الغربي من فرنسة.

مهنة المحاسبة التي ينتمي إليها وحسب، بل من كونه مؤيداً حذراً لتصدير وبيع الخدمات العسكريـة الخاصة. لقد أدى مايكل دوراً مهمـاً في خلق فكرة الحروب المخصخصة على مدى السنوات العشر الماضية والترويج لها، مع أنه لا يمت إلى العسكرية بصلة. وقد كان عميلاه توني بكنغهام وسيمون مان هما اللذين صاغا في الأصل رؤية وضع أعمال المرتزقة في قالـب شركاتي عصـري، إلا أن الفضل يعود إلى غرونبيرغ في وضع التفاصيل الهيكلية للعقود الراسخة المحكمة، والدعاية الإعلامية الإيجابية من وراء الكواليس لهذه الفكرة.

وبعـد أن تخطينا تماثيـل زعماء سياسيين، وقادة عسكريـين، وتحفاً تذكارية لحروب وقعـت في أماكـن بعيدة، شرع غرونبيرغ بشـرح الخطوط العريضة لتاريـخ نشأة شركتي النتائـج التنفيذية وساندلايـن، وهما المحاولتان الأوليان الأصيلتـان في تسعينيات القرن الماضـي لخلق هيكل شركاتـي لبيع الخدمـات العسكرية المخصخصة وأعمـال المرتزقة بطريقـة علنية وبارزة. إن فهم ارتقاء وأفول هذين المثالين القديمين للشركات العسكرية الخاصة، وبواعـث وطموحات اللاعبين الأساسيين وراء هذيـن المشروعين سيفتح نافذة تكشـف أمامنا الاحتمـالات المستقبلية لهـذه الصناعة غير الخاضعـة للتنظيم والرقابة التـي تقوم على بيع الخدمات العسكرية وتأجير الرجال المسلحين. إنها معاينة ترينا كيف قـام مزودو العنف المنظم بإتقان وشحذ هذه الخدمـة في الوقت الذي كانوا يخدمون فيه الرب والوطن، واستغلالها لتحقيق مصالح شركاتية أو غيرها من المصالح الأخرى. قلت لغرونبـيرغ بأنني مهتم على نحو خاص بالدور الـذي أداه تموثي سبايسر الرئيس السابق لشركـة ساندلايـن؛ لأنه خرج من فضائـح المرتزقة في التسعينيـات بأقل قدر ممكن من التشويـه في سمعته، ثم حقق بعد ذلك نجاحاً باهراً بعد أن أعاد تشكيل نفسه على صورة مزوّد محترم لخدمات الأمن الخاص.

تعـد بريطانية أفضل مكان لفهم الجنـود المرتزقة والجوانب الخفية الدقيقة والمعقدة للحروب المخصخصة. وتعج مدينة لندن بالمعالم التي تذكرنا بقدرة الحروب على تشكيل العـالم وبالمنافـع التجارية المنبثقة عـن السيطرة علـى إمبراطورية استعماريـة شاسعة مترامية الأطراف. وهنا في لندن، ساعدت المساعي لتحقيق الأهداف القومية والتجارية والتجنيـد الدولي، في دفع هيمنة الإمبراطورية البريطانية علـى العالم. وأفضت النظرة

الفيكتوريــة للحروب التي تشن بالإنابــة إلى تدريب مواطني الأمم الأخرى لخوض حروب امتــدت من أفغانستان إلى بورينو، وإلى ارتقاء جنــود المستعمرات السابقة كالغورخا إلى صفــوف جيش جلالة الملكــة، وإلى استئجار الضبــاط الإنجليز لتقــديم المشورة للحكام الأجانــب في عُمَان. وتعد مهارات خوض الحروب وأدواتها من أهم الصادرات الأساسية للمملكة المتحدة. وقد نُسجت الثقافة العسكرية في إنجلترة من تصدير القوة، وإخفاقات النبــلاء، والاكتشافــات المثيرة، واستخدام المرتزقــة في الأماكن النائيــة، والانتصارات المشهورة، من الحبشة إلى بلاد ما بين النهرين، ومن ساروواك[1] إلى أمريكة. وليس هناك شيء يماثل الثقافة العسكرية البريطانية في تعقيداتها وألوانها وتاريخها.

أوجــد القراصنة والمغامــرون الأسطوريون البريطانيون من أمثــال السيد وولتر راليه وراجــاه جيمس بــرووك، الصورة المتفاخــرة المتهورة لرجــال أعمال القرصنــة المرتزقة المدعومــين من الحكومة، الذين كانت تــزداد ثروتهم وتنقص بمقدار تلبيتهم لاحتياجات الملــك. ولكنهــم كانوا أيضاً خاضعين لتوجيــه التاج البريطاني. وكانــت عبارة «المرتزقة» غالباً ما تستخدم من قبل الأطراف الواقعة تحت الاحتلال استخداماً لا يخلو من التحقير والازدراء؛ لأن الرجــال الذيــن يقاتلــون من أجل المــال وليس من أجل قضيــة ما، يعدون أشخاصاً منقادين بمصالحهم المادية الشخصية الضيقة. وترتبط كلمة «المرتزقة» اليوم بعبارة «الإجرام» في نظر الأمم المتحدة وكثير من الحكومات. مع أن هذه الحكومات تقوم بتوظيف المرتزقة ودعم الجيوش التي تقاتل بالإنابة في عمليات سرية.

ولا يــزال المرتزقــة الأوروبيون وجيوش العــالم الثالث التي تقاتــل بالإنابة تمثل أدوات للسياسة الخارجية في أمريكة اللاتينية، وإفريقية، والشرق الأوسط. ومن بين أبرز جنود المغانم من عهد الحرب الباردة بوب دينارد، وورلف ستاينر، و«بلاك جاك» شرام، ومايك «المجنون» هوار، وجميعهم ينحدرون من خلفية عسكرية، وجرى توظيفهم من قبل أجهزة الاستخبــارات أو حــكّام أجانــب لتدريب أو قيــادة قوات مسلحة في «حــروب قذرة». قاتل مايــك هــوار في الكونغو أوائل ستينيــات القرن الماضي، ثم أفلــت في اللحظة الأخيرة من محاولة مخفقة للانقلاب في جزر سيشل. أما ستاينر فقاتل في بيافرة في بداية ستينيات

1- جزيرة صغيرة تقع في القناة الإنجليزية إلى الشمال الغربي من فرنسة.

القـرن الماضي، ولكنه سجن وتعرض للتعذيب في السودان علـى مساعدته ثوار الجنوب الانفصاليـين. ومنذ عـام 1968 وحتى عام 1988، كان دينارد هـو الحاكم الفعلي لجزر القمر بعد أن أطاح بالحكومة السابقة بانقلاب عسكري. وتجري الآن محاكمته في باريس على محاولته العودة ثانية إلى جزر القمر عام 1995 للقيام بانقلاب آخر.

ربما لم يكن الرجال الذين كانوا يقفون وراء شركتي النتائج التنفيذية وساندلاين هم أنفسهـم من المرتزقة بالمعنى التقليدي، غير أن أشخاصاً مهمّين في تلكما الشركتين كانوا يسعـون إلى استغلال الفرص التجارية التي تتطلب قتل الناس والقيام بعمليات عسكرية، بغض النظر عن التسميات الزائفة التـي أطلقت عليها «كالبرامج التدريبية»، أو «الأدوار الاستشاريـة»، و «عمليات المحافظـة على الاستقرار». وعلى العكس مـن أكثر العسكريين الذيـن يعدون الحرب نشاطـاً مدمّراً، ومؤذيـاً نفسياً، ينظر مايـكل غرونبيرغ المحاسب المستأجـر إلى الحرب نظرة مجردة من العاطفة، بوصفها نشاطاً تجارياً- أي الاستعمال المربح للمكونات الأساسية الرخيصة مثل جنود جنوب إفريقية، وأسلحة أوروبة الشرقية، وإدارة مـن أوروبة الغربية، ضمن حزمة إنجاز كامل محكمة السبك. إنها مشروع تجاري استفـاد منـه مايكل أيما استفـادة، بالنظـر إلى الحياة المترفـة التي يعيشهـا. أما بقية اللاعبين في تلك التجـارب الأولية للشركات العسكرية الخاصة، فكان مصيرهم كالآتي: يقبع سيمون مان في الوقت الراهن في سجن في زيمبابوي بسب دوره في «المحاولة الفاشلة» لتغيـير نظام الحكم في دولة غينية الاستوائية الصغيرة الغنية بالنفط؛ أما توني بكنغهام فمنشغل بإدارة موارده النفطية الآخذة بالتصاعد يوماً بعد يوم، التي اكتسب أكثرها من مشروعات استثمارية في مناطق تسودها الحروب والنزاعات؛ وأما تموثي سبايسر فيرأس شركـة إيجيـس للخدمات الدفاعية التي تُعَـدُّ المزود الرئيس للخدمـات الأمنية في دوّامة الاضطـراب الهائـل التي تسمى العراق. ومـع أن كل واحد من هؤلاء سـار في درب مهني مختلف في الألفية الجديدة، إلا أنهم جميعاً خرجوا من رحم النتائج التنفيذية/ساندلاين أو من «الشركة العسكرية الخاصة» في تسعينيات القرن الماضي.

أسـس بكنغهـام، في مطلع تسعينيـات القرن الماضـي، شركة سمّاهـا هيريتج غروب (مجموعة التراث)، وهي شركة مخصصة للتنقيب عن النفط والموارد الطبيعية الأخرى

في باطـن الأرض. ويصف توني نفسه بحسب ما نشره في الموقع الإلكتروني التابع للشركة بأنـه «رجـل أعمال حر، وله اهتمامات تجارية دولية واسعة، ولا سيما في إفريقية». وكانت بدايـة نشـاط بكنغهام في القطـاع النفطي حين عمل غواصاً في بحـر الشمال في عمليات التنقيـب عـن النفط، ثم عمل وسيطـاً مفاوضاً في عقود امتياز النفـط لمصلحة عدد من الشركات النفطية من بينها رينجرز أوبل ليميتد، وبرايمر أويل بي إل سي. وفي تسعينيات القـرن الماضـي عمل توني مفاوضاً لإبرام صفقات تجارية في عُمـان، وأوغندة، وناميبيا، وأنغـولا، وحتى في العراق- وهو عمل تحـوّل بفضله إلى واحد من أثرياء النفط. وكان بين سيمون مان وتوني صداقة بحكم هواية الطيران التي جمعت بينهما؛ وقادا سيارة من نوع آستـون مارتين دي بـي 4 موديل 1964 في سباق للرالي، وأبحـرا معاً في يخت توني، ودار بينهمـا حديث حول المال الـذي يمكن جمعه في دول العالم النامـي. وكانت نظرة سيمون وتـوني إلى تقـديم الخدمات الأمنية تختلف عن نظرة كثير مـن المستثمرين، فهما يعدان الخدمـة الأمنية منصة قفز نحـو جمع الثروة من الموارد القابلـة للاستغلال مثل الماس، والنفط، والمعادن النفيسة.

وفي عـام 1992، ساعدت علاقات سيمون مـان في أنغولا في تسهيل حصول توني على عقـد امتيـاز نفطي قبالة الشواطئ الأنغولية في المياه غـير العميقة لاستغلال حقل يسمى بلـوك 4، وقـام بكنغهـام بالتفاوض بشـأن مشروع مشـترك بين شركتـه هيريتج غروب وشركة أخرى مقرها كالفاري تدعى رينجر أويل وست آفريكة المحدودة واختصاراً روال. واستثمـرت شركـة رينجر 2 مليون دولار؛ لكي تقوم شركة هيريتـج ببناء منصات نفطية وقبلـت أن تكسـب شركة توني 10% من عوائد المشروع المشـترك. ومع حلول عام 1993، واجـه مشـروع توني بكنغهـام مشكلة عويصـة، إذ استولـت عصابات يونيتـا على ميناء تصدير النفط في مدينة سوبو واحتجزت معدات التحكم الثمينة التي تستخدم في تشغيل منصـة حفر بحرية عائمـة في عملية استخراج النفط من الحقـل يطلق عليها نورث سي بايونـير. ودون هذه المعدات الموجودة في الميناء فإن نورث سي بايونير تتحول إلى صفيحة حديدية ضخمة غالية الثمن عديمة الفائدة تطفو قبالة الساحل الأنغولي. كان توني يدفع قرابـة 20 ألف دولار في اليوم الواحد أجرة المعـدات البحرية التي تستخدم في استخراج

النفـط وضخه إلى الميناء، وكل يوم يتوقف فيه العمل يعني خسارة كبيرة لبكنغهام تتمثل في الأجرة التي يدفعها لتلك المعدات والخسارة في الدخل الفائت.

حـاول توني والحكومـة الأنغوليـة التفاوض مع قـوات يونيتا، ولكن لمـا كانت عائدات النفـط ستثري حكومة دو سانتوس، فإن الثوار رفضوا الدخـول في تلك المفاوضات. وفي هذا الظـرف العصيب، اتصل توني بريتشارد بيثيل (اللـورد ويستبري) الذي كان وقتها يرأس شركـة أمنية تدعى دي إس إل. وطلب توني بيثيـل إن كان باستطاعة هذا الأخير تدبـير عملية لإغـراق المعدات؛ كي يتمكن مـن تحصيل مبلغ التأمين، ولكـن بيثيل رفض الفكرة وقال لتوني»،إن غرق منصة استخراج نفط مصممة للعمل في المياه العميقة قبالة شاطـئ ضحل لا يمكـن أن تنطلي حتى على أبلد المحققين العامليـن في شركات التأمين». ثـم حاول توني حث سانتوس على تكليف جيشه بتحريـر الميناء. لكن كان من الواضح أن الجيش الأنغولي المنهك لم يكن يملك القدرات التي تمكنه من تنفيذ تلك المهمة. ولمّا كان سيمـون مـان هو الذي ورط صديقه بكنغهـام في أنغولا، وبعـد أن أدى الاقتتال إلى تكبيل استثمـارات تـوني في ذلك البلد، شعـر سيمون مان بالمسؤولية تجـاه مساعدة صديقه في الخـروج من تلك الورطة. وعرّف سيمون مان تـوني إلى صديقه إيبين بارلو الذي ينحدر مـن جنوب إفريقية، وهو مؤسس شركة النتائـج التنفيذية في بريتورية عام 1989. وعمل بارلـو في السابـق لدى وكالة التعـاون المدني (سي سي بـي) وهي الـذراع الاستخباراتي لحكومـة التمييـز العنصـري في جنـوب إفريقيـة، وعمـل أيضاً قائـداً مساعـداً لكتيبة الجواميس- 32. وأطلق على هذه السرية لقـب الجواميس؛ لأن أكثر عناصرها (70%) منهم كانوا من السود، غير أن الضباط كانوا من الأفارقة البيض ذوي الأصل الهولندي. وتتخصـص سريـة الجواميس- 32 في الحـروب غير التقليدية وسـط الأدغال. وفي عهد الحكـم العنصري، كانت هذه السرية تنفذ عمليات بعيدة المدى في مطاردة الثوار وتعقب الإرهابيين والثوار الشيوعيين إلى قواعدهم عبر الحدود مع أنغولا وناميبية. وكانت وكالة التعاون المدني أساساً وكالة «للحيل القذرة»؛ إذ كانت تقوم بعمليات اغتيالات للأعداء في دول أجنبية، وتقوم بنشر الدعاية الإعلامية المضللة، والتقارير الإعلامية التي تهدف إلى تلميـع صورة نظام الفصـل العنصري. وبحكم عمله وخبرته في تنفيـذ العمليات السرية

في جهاز مخابرات جنوب إفريقية، كان بارلو يعرف تمام المعرفة الجانب الأسود من الحروب، والاغتيالات، والحرب النفسية، والإنكار، ومنظمات الواجهة. وكان يعلم أيضاً أن باستطاعة رهط من الرجال المدربين تدريباً جيداً، المسلحين بالأسلحة الحديثة أن يقدموا خدمات ثمينة إلى رجال الأعمال والقادة السياسيين. ويمكن التعرف إلى الهدف من مشروعه التجاري الجديد بنظرة واحدة إلى الشعار الذي اتخذه لشركته: وهو قطعة حصان من لعبة شطرنج وتحته عبارة «خذ بندقيتك، سوف نسافر».

بعض أوائل عملاء بارلو كانوا من بين أصحاب المزارع الكبيرة الذين يعانون من تعدي الصيادين غير المرخصين على مواشيهم وأملاكهم، إضافة إلى بعض العقود المحلية الصغيرة -بما في ذلك عقود تدريب لقوات دفاع جنوب إفريقية- مع أنه كان دوماً يتحسس ويسعى إلى تأمين مشروعات جديدة. وضع بارلو مطوية دعائية تتحدث عن برنامج متكامل للتدريب في مجالات أعمال التخريب، والعمليات التي تنفذ خلف خطوط العدو، والأسلحة - وهي تلخيص لما كان هو وأعوانه يقومون به في أثناء خدمتهم العسكرية. وحين اتصل سيمون مان ببارلو نيابة عن صديقه بكنغهام بخصوص المشكلة الصغيرة التي يواجهها في أنغولا، كان بارلو مستعداً لاقتراح حل يقوم على استخدام جنود مرتزقة.

قدمت الفرصة التي لاحت لشركة النتائج التنفيذية لخوض القتال لمصلحة سانتوز ضد عصابات يونيتا دليلاً على أن المرتزقة يضعون المال فوق الاعتبارات الأخلاقية؛ لأن بارلو وجنوده السابقين من الكتيبة - 32 الذين أمضوا حياتهم المهنية في القتال إلى جانب ثوار يونيتا ضد نظام سانتوز والحركة الشعبية لتحرير أنغولا (إمبالا)، سيقاتلون الآن في صف عدوهم اليساري السابق ضد حليفهم السابق المدعوم من الولايات المتحدة.

خاطب سيمون وتوني شركة النفط الحكومية سونانغول للتعاون أو بعبارة أكثر تحديداً – طلباً للدعم المالي- ولوضع خطة لتحرير معدات توني المحتجزة واستئناف ضخ عوائد النفط إلى جيب الحكومة. وحين سئل توني بكنغهام عن تكلفة تحرير ميناء سويو، اقترح مرتجلاً رقماً لا يستند إلى أي حسابات وهو 10 ملايين دولار. استفسر المدير الأنغولي عن معلومات حساباتهم المصرفية. ويتذكر أحد الذين حضروا الاجتماع أن البهجة كانت تطغى على المهتمين بهذا المشروع؛ إذ إن مجرد ذكر الملايين رفعت من مستوى تحفزهم

للعمـل. وبعـد ذلك، كان سيمـون يجلس في المقعـد الخلفي لطائرة ميـغ أنغولية في مهمة استطلاعية وجمع المعلومات اللازمة للقيام بالعملية».

في البداية، كانت الخطة أن تقوم شركة النتائج التنفيذية بتقديم التدريب، والمعدات، والمساندة للجيش الأنغولي لتحرير ميناء تصدير النفط. غير أن العجز الظاهر في الجيش الأنغولي في أن يكون قوة مقاتلة دفع القائمين على الشركة إلى أن يكونوا هم رأس الحربة في العملية. وباستخدام بضع عشرات فقط من مجندي النتائج التنفيذية- أغلبهم مقاتلون أفارقـة من أنغـولا وناميبية وجنود سابقون مـن كتيبة 32 – تولى لافراس لوتينغ قيادة مرتزقـة النتائج التنفيذية على متن سفينة من المحور البحري، كما استخدمت الطائرات المروحية، إضافة إلى كتيبتين أنغوليتين لتقديم الإسناد والدعم. وبعد أن دفع الهجوم ثوار حركـة يونيتا إلى التراجع والانسحاب من الميناء، استعادت الحكومة الأنغولية سيطرتها علـى الميناء وعلى معدات تـوني. لقي ثلاثة مـن المرتزقة من جنـوب إفريقية حتفهم في معركـة سويـو، وجرح عدد كبير منهم. وسحبت شركة النتائـج التنفيذية بقية العتاد بعد انتهـاء المهمة بنجاح. ومع وقوع الميناء تحت حمايـة الأنغوليين، أعادت قوات يونيتا الكرة بهجوم جديد وتمكنت من استعادة السيطرة على الميناء بعد عدة أشهر.

أدرك سانتـوز بعـد أن أعجـب بالنجـاح الكبير والسريـع للعملية التـي نفذتها شركة النتائـج التنفيذية أنه سيحتاج إلى دعمهم مرة أخرى في مواجهة تقدم ثوار يونيتا ووضع حـل طويل الأمد لهـذه المشكلة. أرسل دو سانتـوز طائرة خاصة لإحضـار توني من لندن إلى أنغـولا لمناقشـة عقد طويل الأمـد لتدريب الجيش الأنغولي. وانتهـى المطاف بالاثنين إلى الاتفـاق على صفقة تلبـي حاجة أنغولا إلى قوة أمنية فاعلـة وسريعة الحركة وحاجة النتائـج التنفيذية إلى العائد المالي. كان الثوار يسيطـرون على المناطق التي تحتوي على مناجـم الماس، وكان أحد الأهداف الأساسية من السيطرة عليها هو حرمان سافيني من الدخـل المالي الذي توافره تلك المناجم. لم يكن صعباً توقع من سيكون أول المساعدين في استغلال وتطوير المناطق المحررة.

وإدراكاً للحاجـة المستقبليـة لجيش مؤسسي خاص جاهز وقادر علـى تقديم الأمن والحمايـة في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار، قام الشركاء الجدد بتسجيل شركة

جديـدة تحـت اسم النتائج التنفيذيـة في بريطانيا للقيام بتنفيذ العقـد الأنغولي بوصفه عمليـة مشتركة بينها وبين شركـة النتائج التنفيذية التي تتخذ مـن جنوب إفريقية مقراً لهـا. ومع أن الوثائق التي استخدمت في تأسيـس الشركة الجديدة تدرج اسم إيبين بارلو وزوجه سوزان بوصفهما المالكين للشركة، إلا أن جميع الحسابات تشير إلى أن سيمون مان وبكنغهام كانا هما القوة الحقيقية وراء الشركة الجديدة. ومع وجود مكاتب لها في جنوب إفريقيـة والمملكة المتحدة وعقود مجزية في أنغولا، لم يكن ينقص النتائج التنفيذية سوى عملاء ثابتين لتحويل نفسها إلى مؤسسة تجارية متعددة الجنسيات، متكاملة النمو. وبدأ العمـل بتجنيد المتعاقدين على الفور، لكن ليس قبـل اتصال سيمون بصديقه في الحرس الاسكتلنـدي، تم سبايسر؛ كي يعرض عليه منصباً تنفيذياً في الشركة الجديدة. ولما كان سبايسر مستمراً في الخدمة العسكرية ويطمح في حصوله على ترقية وشيكة، فإنه اعتذر عن عدم تلبية دعوة صديقه بحجة أنه على وشك تقلد منصب قيادي طال انتظاره.

وفي حـين كان مان وعصبته في النتائـج التنفيذية يتصورون أنفسهم أنهم طلائع هذه الصناعـة الجديدة، فقـد تحتم عليهم تحقيق نجاح في أول عمليـة لهم قبل الإعلان عن العصـر الذهبي الجديد للمرتزقة العصرية. كانت العقبة الأولى التي واجهتهم تتمثل في تدريب جيش حكومي منهـك القوى، سيئ التسليح، سيئ الانضباط، عديم الخبرة، وإلى حد ما غير مبال. ومع أن العقد الأولي نص على أن تقوم شركة النتائج التنفيذية بتدريب وتسليـح الجيشـ الأنغولي، إلا أنه سرعان ما تبيّن أن ذلـك وحده لا يمكن أن يحوّلهم إلى قـوة مقاتلـة فاعلة. قام مـان وبكنغهام بإعـادة التفـاوض بشأن العقد بحيث يسمح لهم -وللمرتزقة التابعين لهم- بالتحرك في عمليات قتالية كاملة، رافعين قيمة العقد إلى 100 مليون دولار لمدة سنة واحدة، ثم مدد العقد إلى ثلاث سنوات بقيمة 300 مليون دولار.

وكما هي حال الجنود السابقين الذين يتحولون إلى متعاقدين أمنيين، فإن المتعاقدين الذيـن وظفتهم شركة النتائـج التنفيذية يتلقون أضعاف ما كانـوا يتقاضونه في مهنتهم السابقـة في الجيشـ. كان يدفـع للذين يعملون علـى خط المواجهة، وهـم في أكثرهم من الأفارقـة السود مـن أنغولا، وناميبية، والجنـود السابقين في كتيبـة 32 الجنوب إفريقية راتبـاً يبلغ ألفـي دولار أمريكي في الشهر، أما الأوكرانيـون والطيارون الأجانب الآخرون،

فكانوا يكسبون عشرة آلاف دولار في الشهر، أما معدل ما يتقاضاه الضابط فكان زهاء 4 آلاف دولار، وهذا المبلغ يعادل أربعة أو خمسة أضعاف ما كانوا يتقاضونه في جيش جنوب إفريقيـة. ولسنا هنا أمام جـزء من جيش من المرتزقة البيض على غـرار بوب دينارد أو مايـك هوري، بل أمام إعادة تشكيل مخصخصة للهيكل الكلاسيكي في مكافحة الإرهاب المؤلـف من الأفارقـة البيض يقودون ويقاتلون جنباً إلى جنب مـع رجال القبائل الأنغولية والناميبيـة. ونتيجة لقـرار حكومة جنوب إفريقية حل وتسريح كتيبـة 32، فإن ما تتطلبه تعبئة المقاتلين للعمل مع شركة النتائج التنفيذية هو إجراء مكالمتين هاتفيّتين فقط.

لمـا كان أكـثر أفـراد كتيبة 32 قد سبق لهـم أن شاركوا في عمليـات قتالية ضد الأمم والـدول التي يحملـون جنسيتها في المدة الممتدة بين السبعينيـات والثمانينيات، فقد وجد هـؤلاء الجنود أنفسهم لاجئين دون موطن يمكنهم العـودة إليه دون الخوف من الملاحقة القضائيـة بعد أن استغنت عنهم قوات الدفاع في جنوب إفريقية. وفي خطوة هي جزء من عمليـة تحوّل جنـوب إفريقية إلى حكم الأغلبية، وافقت حكومـة جنوب إفريقية على منح جميع الأجانب الذين قاتلوا ضمن كتيبة - 32 جنسية الدولة؛ كي يتمكنوا من توفير عيش كـريم لأنفسهم ولأولادهم. وفي خطوة تعكس تنكر المجلس القومي الإفريقي (إي إن سي) واستياءهم من دفاع الجنود السود عن النظام العنصري، فقد عمدت الحكومة الجديدة إلى توطين هؤلاء الجنود السابقين في قاعدة عسكرية مهجورة كانت تابعة لقوات الدفاع، وقـد جـاء قرار التخلي عن هـذه القاعدة بسبـب المخاطر الصحية التـي تسببها مناجم الإسبست في المنطقة. تقع مدينة بومفرت في منطقة جدباء على طرف صحراء كالاهاري، علـى بعد 100 ميل مـن أقرب مدينة مأهولـة. وفي ظل عدم وجود أراضـ زراعية تصلح للفلاحـة، أو مناطـق صناعية توافر فرصاً للعمـل، فقد وجد الجنـود السابقون أنفسهم في حالـة من البؤس وانعدام الفرص في مواجهة مستقبـل قاتم من الفقر والجوع. وكانت المشاركـة في حروب الآخرين هـي الوسيلة الوحيدة لتوفير لقمـة العيش لأسرهم، وكانت أعداد المتحفزين للمشاركة أكثر من الطلب.

قـد تُعَرِّض عمليات النتائج التنفيذية حياةَ الجنود السابقين للخطر، إلا أن ذلك يمكن أن يكـون مخاطـرة محسوبـة. فحروب الأدغـال الإفريقية عادة ما تبـدأ بإطلاق نار حاد

لمدة قصيرة إلى أن يقرر أحد الطرفين أن الطرف الآخر على وشك اكتساحه، فيقرر الانسحاب ليعيد ترتيب صفوفه ويعاود الكرَّة مرة أخرى في اليوم اللاحق. أما المخاوف الأكثر خطورة، فهي احتمال الإصابة بجراح مقعدة، أو أسوأ من ذلك الوقوع في الأسر. وفي حين أن بعض المرتزقة أو قادة الثوار الأفارقة قد سمعوا من وقت لآخر عبر تاريخهم الطويل في القتال بعبارة «اتفاقية جنيف»، إلا أن الجماعاتِ المسلحةَ وجيوشَ المرتزقة ليست بحاجة إلى عدّ نفسها ملزمةً بنصوص معاهدة مصممة لوضع قواعد تحكم الحروب بين الدول الموقعة عليها وعلى الرغم من الأخطار التي يواجهونها، إلا أن رجال بومفرت كانوا في أمسِّ الحاجة لكسب لقمة العيش لأسرهم، وكانت النتائج التنفيذية قادرة على نشر جيشها الصغير المكوَّن من عدة مئات من الجنود في وقت قصير.

وساعد الدعم الجوي المتوافر لشركة النتائج التنفيذية، والتكتيكات غير التقليدية، واستخدام الأسلحة المتطورة مثل القنابل الممتصة للأوكسجين من الهواء، ساعدت في ترجيح كفة ميزان القوى في النزاع. وقد قام المقاتلون من النتائج التنفيذية والجيش الأنجولي بدحر قوات حركة يونيتا من جميع المناطق المنتجة للماس. وقد أدى الهجوم السريع إلى دفع مقاتلي حركة يونيتا إلى طاولة المفاوضات. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1994، وقع طرفا النزاع على بروتوكول لوساكا، منهيين بذلك حرباً دامت ثلاثة عقود من الزمن.

ومع أن يونيتا أضافت مطلباً محدداً إلى اتفاقية السلام ينص على أن تغادر النتائج التنفيذية البلاد، إلا أن الأمر احتاج إلى تدخل حكومة الرئيس الأمريكي كلينتون وتهديدها بمنع وصول مساعدات الأمم المتحدة إلى أنغولا لكي يقطع سانتوز علاقته بشركة النتائج التنفيذية، فاضطرت إلى الانسحاب في كانون الثاني/ يناير من عام 1996 قبل انتهاء مدة العقد المبرم بينها وبين الحكومة الأنغولية. لم تكن حكومة كلينتون ترغب في إجبار سانتوز على التزام أحكام اتفاقية لوساكا بقدر ما كانت ترغب في أن تستبدل الحكومة الأنجولية بشركة النتائج التنفيذية شركة عسكرية خاصة أكثر انسجاماً مع الحساسيات السياسية اللائقة: وهي شركة المصادر العسكرية المهنية، واختصاراً (إم بي آر آي)، وتضم مجموعة من الجنرالات الأمريكيين المتقاعدين والمتعاقدين الأمنيين يقومون

بتدريب الجيوش الأجنبية بما يخدم السياسات الأمريكية. لم تكن فكرة أن يقوم جنود مرتزقة بدعم نظام دكتاتوري غني بالنفط فكرة مستساغة. وكانت الولايات المتحدة تفضل أن تقوم شركة أمريكية خاصة من عندها بتدريب الجيش الأنجولي ودعم النظام الدكتاتوري الغني بالنفط مقابل مبلغ أقل مغالاة في الأجر هو 2 مليون دولار في السنة.

ومع أن الصفقة الأنجولية المربحة للنتائج التنفيذية انتهت نهاية مفاجئة وسريعة، فلم يكن لدى مان وبكنغهام أسباب للقلق بشأن الفرص المستقبلية؛ إذ نجحت النتائج التنفيذية نجاحاً باهراً في تقديم خدمة قوتها المقاتلة المؤلفة من جنود محترفين في حل النزاع الأنغولي المزمن، وقدمت نموذجاً عملياً جديداً لحروب المرتزقة المعاصرة. وبذلك ولد نموذج جديد تقوم بموجبه الشركات الداعمة بدفع المال لتقديم الخدمات الأمنية مقابل حصولها على ضمانات وتأكيدات بالحصول على نسبة محددة على استثمارها. وبذلك يمكن لزعيم دولة ما، ورئيس شركة نفطية الاستفادة من العلاقة التوءمية التي يستفيد منها الاثنان من التدفق غير المنقطع للنفط، أما السياسة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وغيرها من الاعتبارات الدافئة والغامضة التي ينعم بها، ويتوقعها الناس في الدول الغربية ويكنون لها الاحترام، فإنها تأتي في مرتبة ثانوية من الحساب في السعي نحو تحقيق الثروة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية. لقد قامت النتائج التنفيذية بسلخ البعد الأخلاقي عن الحرب وحولتها إلى مشروع تجاري مدر للأرباح.

يمثل كل من بكنغهام، ومان، ولوتينغ، وبارلو الجوهر المركزي لشركة النتائج التنفيذية في أيامها الأولى. ولكن وبعد توسع المشروع، تضاءلت مشاركة بارلو ونمت نواة الشركة لتشمل المستشار التجاري مايكل غرونبيرغ. انبهر مان من مهارات غرونبيرغ الذي كان يعمل في السابق محاسباً لدى ستوي هاورد، وقام غرونبيرغ بمساعدة مان في إعادة هيكلة ترتيبات الصفقة المالية مع سانتوز حين كان يقضي عطلة استجمامية في أنغولا مع سيمون. وبحكم كونه ابن عم الفتاة التي سيتزوجها مان، فقد كان لدى غرونبيرغ أكثر من مجرد أسباب مهنية في إدارة مشروعات مان الأكثر حساسية. لقد قام غرونبيرغ بإصلاح العورات المالية في تلك الصفقة واضعاً عقوداً محكمة السبك- باذلاً قصارى جهده في حماية زبائنه من أي مسؤولية قانونية قد تنشأ عن تلك العقود. وبدأ غرونبيرغ

يتـولى مسؤولية الإشـراف المالي على المشروعـات المتنامية التي يطورهـا مان وبكنغهام باستخـدام الأموال التي حصلوا عليها من الصفقة الأنجولية. وفي مرحلة ما، كان هناك ثمانية عشر مشروعاً تجارياً تتخذ من مكتب غرونبيرغ بلازا مكتب 107 في تشيلسا عنواناً بريديـاً لها. ويتراوح نشاط المشروعات التي جرى تطويرها تحت مظلة النتائج التنفيذية من شركات النقل الجـوي، ومشروعات السياحة، إلى منتجات برامج الحاسوب الأمنية، وهـي واحدة من الخـبرات الخاصة التي يتمتع بها مان. وفي حـين تبدو برامج الحاسوب الأمنيـة والسـياحـة مشـروعات عاديـة بريئـة، إلا أن أكثر المشـروعـات الجديدة -مثل شركـة آيبـس للنقل الجوي- كانت مصممـة للقيام بخدمات مزدوجـة للشركة الأم. وفي حـين أن النشاط المعلن لشركة آيبس هو أنها مؤسسـة تجارية عادية تقوم برحلات جوية للنقـل المدني لعملاء من غير المرتزقة، إلا أن امتلاك تلـك المؤسسة يمكن شركة النتائج التنفيذيـة مـن وضع ترتيبات اقتصادية للنقل الجـوي دون أن يكون لديها أدنى قلق حول أمـن وسلامة العمليات الأكثر حساسية مـن نشاطها. والشيء الذي أدهش العالم السري للمتعاقديـن الأمنيين هو الجـرأة العلنية التي أبدتها النتائـج التنفيذية حين نشرت على صفحـات موقعها الإلكـتروني قائمة مفصلة بالخدمات العسكريـة التي تقدمها، عارضة صوراً للدبابات، والطائـرات النفاثة، والعمليات العسكرية، بأسلوب يجعل من أعمال بيع العنف خدمات عادية كخدمات القضاء على الحشرات في المنازل والمتاجر.

وبصفتها شركةً شرعيةً ذات هيكل مؤسسي، وبعد حصولها على تدفق مفاجئ درامي في الدخـل، أخذت شركة النتائج التنفيذية تتصرف بمثابـرة وطموح كأي شركة حديثة النشـأة تسعى إلى توسيع عملهـا ونشر أخبار نجاحها. فقامـت بتوظيف صحافيين مثل آل فينـتر وجم هووبر للعمـل لحسابها. وقام الاثنان بإجراء المقابلات التي تفرعت عنها مقالات تحمل عناوين مثل «جيش مملوك ملكية شخصية». ويبدو أن الحملة التسويقية لقيـت بعض النجاح. فبعـد انتهاء عملية أنغولا، كانت النتائـج التنفيذية قد وقعت عقداً جديـداً، وقامـت بنقل مئة وخمسـة وعشرين من مرتزقتها مباشرة مـن أنغولا إلى دولة صغـيرة في غـرب إفريقية في طائرة بالية من نوع بوينـغ 727. وعلى متنها مجموعة من مواطنـي جنـوب إفريقيـة البيض ورجال سـود من قبائـل أوفامبو الذيـن لم يبلغوا عن

وجهتهم النهائية إلا قبل هبوط طائرتهم بوقت قصير؛ إذ جاء هؤلاء المرتزقة لإنقاذ سيراليون.

سيراليون هي دولة صغيرة في غرب إفريقية مشهورة بكونها ملجأً ومركزاً لإعادة توطين الرقيق البريطانيين أكثر من كونها دولة تملك ثروة غير مستغلة من الماس والمعادن النفيسة. دخل زعيم الثوار فودي سانكوه المدعوم من رئيس ليبريا الجشع تشارلز تيلور ومعه مئة من الجنود المرتزقة من ليبريا في آذار/ مارس من عام 1991، وبدأ بحملة سفك للدماء امتدت على مدى أربعة أعوام في تقدم بطيء نحو العاصمة. وفي نيسان/ إبريل من عام 1995، ظهر أن الحرب تتأرجح على أعتاب نهاية دموية حين كانت عساكر سانكوه تخوض معارك ضارية على مشارف فريتاون عاصمة سيراليون.

كان زعيم سيراليون في ذلك الوقت النقيب فالينتين ستراسر، الذي وصل إلى السلطة عام 1992 وعمره آنذاك 25 عاماً بعد أن قامت مجموعة من ضباط الجيش بطرق باب قصر الرئيس للمطالبة برواتبهم التي لم تدفع منذ زمن. فر الرئيس من البلاد، فقرر الضباط تنصيب ستراسر رئيساً للبلاد مكانه في انقلاب فعلي على السلطة في البلاد.

وفي مطلع عام 1995، وبعد أن قامت الجبهة الثورية الموحدة التي يتزعمها سانكوه بتحقيق انتصارات مهمة على جيش سيراليون، قام ستراسر بالتعاقد مع المرتزق الأمريكي صاحب الشهرة الواسعة بوب ماكينزي ليتولى قيادة مجموعة مؤلفة من أربعة آلاف جندي من قوات الغورخا جرى استئجارهم من شركة جزيرة القنال تدعى مجموعة غورخا الأمنية (جي سي جي). وفي غضون شهرين، نجحت قوات الجبهة الثورية الموحدة في قتل ماكينزي وعددٍ من جنود الغورخا في كمائن نصبتها لهم، وسحبت الغورخا ما بقي من جنودها. وواصل الثوار زحفهم نحو العاصمة.

بعد ذلك، لجأ ستراسر إلى شركة النتائج التنفيذية التي أنهت لتوها عملية ناجحة في أنغولا. ويفيد مصدر قريب من المفاوضات التي جرت قبل توقيع العقد أن فريق النتائج التنفيذية كان متحمساً وقادراً على تنفيذ المهمة، ليس ذلك وحسب، بل اكتشفت الشركة حيلة تمكن ستراسر من جعل صندوق النقد الدولي يدفع المصاريف الأمنية. وكان العقد مبدئياً لسنة واحدة،ولكنه زيد في النهاية إلى 35 مليون دولار لمدة 21 شهراً.

وفي حزيران/ يونيو من عام 1995، قاد الطيار نيل ستايل طائرة بوينغ 727 حاملاً معه 125 رجلاً يعملون في شركة النتائج التنفيذية من أنغولا إلى فريتاون، وبعد أيام قلائل، بدأ الجنود المرتزقة عملياتهم العسكرية ومهاجمة الثوار. وبعد تسعة أيام من القتال الشديد، تراجع الثوار عن المناطق المطلة على العاصمة ولاحقهم مقاتلو شركة النتائج التنفيذية إلى الأدغال. لم يكن باستطاعة قوات الجبهة الثورية الموحدة أن تصمد أمام نيران المدفعية المنطلقة من طائرة هند التي كان يقودها طيارون مهرة، ولا تكتيكات الكمائن والشراك التي كان ينصبها المرتزقة المحترفون. وخلال أسابيع، نجحت قوات النتائج التنفيذية في استعادة مناطق شاسعة من البلاد؛ وجرى تأمين مناجم الماس ووضع حراسة مشددة عليها. وفي هذه المرة، لم يكن هناك حاجة إلى التظاهر بأن المهمة كانت للتدريب أو لتقديم خدمات الدعم والمساندة، فكل ما في الأمر أن رجال النتائج التنفيذية قاموا ببساطة «بمعاقبة» المرتزقة، خصمهم المقابل، الذين يعملون مع الجبهة الثورية الموحدة.

وفي أعقاب احتجاجات شعبية، وافق ستراسر على إجراء انتخابات ديمقراطية هي الأولى في البلاد منذ ثلاثين عاماً، وهي الانتخابات التي أوصلت أحمد تيجان كاباه إلى السلطة في آذار/ مارس من عام 1996. وافق كاباه في مفاوضات السلام التي عقدها مع الثوار على إلغاء عقده مع شركة النتائج التنفيذية. وقام غرونبيرغ بإرسال فاتورة بقيمة 35.2 مليون دولار إلى حكومة سيراليون ولكنها حصلت على 15.7 مليون دولار فقط قبل أن تغادر البلاد بسبب عدم حصولها على مستحقاتها المالية بموجب العقد في كانون الثاني/ يناير من عام 1997. ومكث عدد من المرتزقة تحت اسم لايفغارد، وهو اسم لإحدى الشركات الجديدة التي أنشأتها شركة النتائج التنفيذية وذلك لحماية مناجم الماس والمعادن النفيسة. ومع ذهاب النتائج التنفيذية، وقع انقلاب على نظام حكم كاباه في مايو من عام 1997. وتحالف الحاكم العسكري الجديد مع الجبهة الثورية الموحدة وعادت الفوضى لتسود البلاد مرة أخرى. وفي هذه المرة لم تأت النتائج التنفيذية لإنقاذ الموقف.

على الرغم من الصعوبات التي واجهت القائمين على شركة النتائج التنفيذية في تحصيل مستحقات الشركة في ذمة حكومة سيراليون في عمليتها الثانية، إلا أن أصحاب الشركة حققوا فوائد مالية كبيرة. وبعد نجاحهم في أنغولا وسيراليون، انتهى وجود

النتائـج التنفيذيـة نهايـة طبيعية. وبحسب ما يقولـه غرونبيرغ، فإن «إيبـين أخذ عشرة ملايين دولار وذهب في سبيله، وجنى جميع الشركاء أرباحاً مجزية، إذ حصد سيمون 60 مليون دولار، وحصل توني على 90 مليون دولار». ولم يذكر غرونبيرغ شيئاً عن نصيبه هو، غـير أنه بالأخذ في الحسبان أنه يملـك عدة منازل فخمة، وعدة سيارات فارهة، وغيرها مـن مؤشـرات الثراء، فإنه لا بد أن يكون قد حصل على حصـة كبيرة. إضافة إلى ذلك، فإن الدخل المباشر الذي حصلوا عليه من العملية لم يشمل العوائد المحتملة من الاستغلال المستقبلي للمعادن والمناجم.

ومع أن شركة النتائج التنفيذية شقت طريقها عبر الحدود مع أنغولا لدحر الثوار وإعادة الأمـن إلى المناطـق التي توجـد فيها مناجم الماس، إلا أن غرونبيرغ يزعـم أن الربط بين المرتزقة والماس كان بمحض المصادفة. «كان الهدف هو إخراج الثوار من المنطقة ودحرهم إلى الـوراء، واستعادة السيطرة علـى المدن. هل كان هناك مناجـم للماس جرى تأمينها؟ بالطبـع. ولكن الهدف كان تأمين المدن؛ لأنها الأماكـن التي يقطنها السكان المدنيون وليس المناجم». ويبدو منطق غرونبيرغ المثير مقنعاً وربما كانت حجته هذه أثبت لولا أن القائمين علـى شركـة النتائج التنفيذيـة لم يغادروا الدولتين. ومـا قاله مايكل صحيـح، لأنه بعد أن خسـرت يونيتا التابعة لسافيني المناطق التي يوجد فيهـا الماس، فقد القدرة على دفع أجور جيشـه وإعالة نفسه. غـير أن شركة برانش إنيرجي التي يملكهـا بكنغهام (وكان اشتراها من إيبين بارلو عام 1995) حصلت على امتيازين للتنقيب عن الماس في أنغولا عام 1996. وقامـت شركـة برانش إنيرجي بدمـج ممتلكاتها في أنغولا وسيراليـون ضمن شركة واحدة أطلـق عليها دايمونـد ويركس (أعمال الماس)، وهي شركة مساهمـة عامة تباع أسهمها في سوق فانكوفر المالي، ويملك تم سبايسر وسيمون مان أسهماً ممتازة فيها.

ومـن المنصـف القـول: إنه لم يكـن هناك مقابـل مباشر بين تقديم خدمـات الجنود المرتزقـة والحصـول على امتيـازات التنقيب عن المعـادن؛ فالمـوارد الطبيعية تحتاج إلى قـدر كبير من التطويـر والإدارة، إلا أن تورط أشخاص بعينهم في كلا المجالين يثير بعض القضايـا الشائكـة. ويجد كوبـس كلاسنز، وهو أحـد المتعاقدين الذين عملـوا مع شركة النتائـج التنفيذيـة وشاركوا في القتال في سيراليـون، أن من الصعـب تصديق مقولة أن

السعـي وراء الموارد الطبيعي لم يكن القوة الدافعـة وراء النموذج التجاري للشركة. فبعد قتـال شرس لتحرير حقـول الماس في سيراليون، يتذكر كلاسنز اللحظات التي وصل فيها تـوني بكنغهام في منتصف صيف عام 1995 ويقـول: «لقد كان يجلس على مقدمة سيارة لاندروفر لابساً قبعة عسكرية وفي يده علبة بيرة في الساعة العاشرة صباحاً، في حين كان جميـع الجيولوجيين الذيـن جاء بهم يعرضـون عليه عينات من التربـة تظهر مدى غنى المنطقـة بالماس». وبعد مشاهدة ذلـك المنظر، ترسخت العلاقة بين السيطرة على الموارد الثمينة واستخدام الحرب المخصخصة في ذهن كلاسنز. إضافة إلى ذلك، خلص تقرير سـري غير منشور صدر عام 1995، عن قسم الاستخبـارات في وزارة الدفاع البريطانية إلى أنه: «يظهر أن الشركة والقائمين عليها كانوا قادرين على مقايضة خدماتهم الأمنية مقابل حصص كبيرة في استغلال الموارد الطبيعية والسلع في الدول التي تعمل فيها».

لقد أسـدى مان وبكنغهام خدمات كبـيرة لدولتي أنغولا وسيراليـون، وجنيا أرباحاً كبـيرة مـن شركـة النتائـج التنفيذية. غـير أن مـن سوء طالعهمـا أن انطبـاع «احمل بندقيتك، سوف نسافر» الذي يبعثه شعار الشركة أدى إلى الإسراع في إصدار تشريعات مناهضـة لأعمال المرتزقة في جنوب إفريقية، وهو أمر يقلق أي عميل مستقبلي محتمل. وكان الحـل الـذي رأوه هو تأسيس شركة جديدة تتمتـع بسمعة عالية، وقيادة عالمية من الطـراز الأول، علـى أن تعهـد بالأعمال الثقيلة مـن نشاطها إلى الجنـود السابقين من جنـوب إفريقية الذين كانوا عماد شركة النتائـج التنفيذية. ومرة أخرى اتصل سيمون مان بصديقه القديم المقدم تم سبايسر.

## ساندلاين

منـذ الوقـت الذي طلب فيه مـان إلى سبايسـر أن يشاركـه العمل في شركـة النتائج التنفيذيـة، أحيـل سبايسـر إلى التقاعد من الجيش وبدأ العمـل في مهنة مملة في السوق الماليـة. وفي لقائهما الأولي، استطاع مان أن يقنـع سبايسر برؤيته الجديدة حول تأسيس «شركـة عسكرية خاصة»، بحيـث تضيف هذه الشركة طبقات جديدة من أساليب الإدارة التنفيذية الغربية وأن تعهد إلى أطراف ثانية مهمة تنفيذ الجوانب التي تحتاج إلى الجنود المرتزقة على غرار النتائج التنفيذية.

اعترف لي سبايسر بأنه ربما كان ساذجاً بعض الشيء حول إنشاء الشكل الجديد من النتائج التنفيذية. «لم يكن قد مضى على خروجي من الجيش سوى أحد عشر شهراً. لم يكن لدي أي إدراك متأخر... كانت مخاطرة، وكنت أمام عرض للعمل في قطاع الأمن الخاص». وكان عرض العمل الذي قدمه سيمون لسبايسر يقدم أجراً يعادل ضعفي الراتب الذي كان سبايسر يتقاضاه في الجيش، إضافة إلى ترتيبات لتقديم قرض لسبايسر يمكنه من شراء سيارة جديدة من طراز آستون مارتن. قبل سبايسر العرض وبدأ على الفور بتأسيس الشركة الجديدة: «توجهت لزيارة شركة النتائج التنفيذية في سيراليون. كان المفترض في الشركة الجديدة أن تكون منظمة منفصلة. كان واجبنا أن نؤسسها، وكان مفترضاً فيها أن تكون على الشاطئ. ولقد ثارت نقاشات حول الجوانب الأخلاقية في عمل الشركة. وكان جميع الذين تحدثوا عن ساندلاين متفقين على أن تكون الشركة مشروعة». ومع أن الرواية الرسمية للمؤسسين تقول: إن ساندلاين هي من بنات أفكار بكنغهام، ومان، وسبايسر، وأن الفكرة عرضت لهم أول مرة في أثناء تناولهم الغداء في مطعم تشيلسا لافاميليا في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1996، إلا أن مصادر مطلعة تقول: إن تم سبايسر قد شرع فعلياً بالدخول في مفاوضات بشأن ما أصبح فيما بعد أول عقد تنفذه شركة ساندلاين في أيار/ مايو من عام 1996، أي قبل سبعة شهور من اجتماع مطعم تشيلسا لافاميليا.

وفي ربيع عام 1996، كان ريتشارد بيثيل (اللورد ويستبري) وشركته دي إس إل يعملان في بابيوا غينية الجديدة[1]، لكنه لم يكن مبهوراً بقدرة الحكومة هناك على دفع المستحقات المترتبة في ذمتها بموجب عقود تأمين المناجم، ولا بعزمها على فعل ذلك. كانت الحكومة تعاني من أزمة مالية منذ عام 1989 حين قام سكان جزيرة بوغينفيل ذوو النزعة الانفصالية بإغلاق منجم النحاس الضخم في الجزيرة تعبيراً عن سخطهم من تدفق عوائد الموارد الطبيعية في جزيرتهم إلى جيوب الحكومة المركزية بدلاً من معالجة الفقر والبؤس الذي يطغى على الجزيرة. وقد أدى سوء معالجة الموقف إلى اندلاع حرب

1- الجزء الشرقي من جزيرة غينية الجديدة، وهي الجزيرة الثانية في العالم من حيث المساحة، وتقع في المحيط الهادئ شمالي أستراليا وشرقي إندونيسة.

أهليــة دامت عشر سنوات. ولما كان منجــم بانغيونا هو مصدر نصف العملات الصعبة الواردة إلى بابيوا غينية الجديدة حين يعمل بكامل طاقته الإنتاجية، فقد كانت السيطرة علــى المنجم هدفاً إستراتيجيــاً لجيش بوغينفيل الثوري الانفصــالي. وحين استفسرت الحكومــة عن قدرة دي إس إل علــى حل المشكلة، قام ريتشارد بتحويــل الاستفسار إلى صديقــه سيمــون مان. وكانت أول مهمة يكلف بها تم سبايســر رئيس ساندلاين الجديد هي إنجاز هذه المهمة.

وبــدأ سبايسر على الفــور بالاتصال بحكومة بابيوا غينية الجديــدة التي كانت تعاني مــن ضائقة مالية بخصوص المشكلات الأمنية التي تعانيها. وبالأخذ في الحسبان القدرة الإنتاجية لمنجــم بانغيونا في حالة تشغيله، فإن المفاوضات الصحيحة يمكن أن تدر دخلاً يمكــن أن تطغــى على أي صفقة يمكــن لتوني أن يعقدها في أنغــولا أو سيراليون. ولم تكن مطالــب سكان الجزيرة بالاستقلال، ولا المشكلــة الناتجة عنها وهي التي أدت إلى إغلاق المنجم وتخريبه داخلة في الاعتبار.

وفي مناقشاتــه المبكــرة مع حكومة بابيــوا غينية الجديدة، استخــدم سبايسر الأوراق المروســة للشركــة التــي تحمل عنوان بــلازا 107، وهــو عنــوان شركة غرونبــيرغ لإدارة العقارات والاستشــارات العقارية. ولم يبدأ الشركاء بالتفكير في أفضل الطرق لاستغلال هــذه الفرصــة إلا بعد أن اتضحــت احتمالات تحوّل المفاوضات في بابيــوا غينية الجديدة إلى إبــرام عقــد ذي شأن. وتوجــه سبايسر ومــان إلى مكتب للتصميم الفنــي في البناية نفسهــا التي يوجد فيها مكتب غرونبيرغ ووضعا معاً عناصر بطاقة أعمال وترويسة أوراق الشركــة الجديدة مستخدمين اسم ساندلاين. ولم يكن الشعــار الذي صممه لساندلاين ســوى خطين متعرجــين، وهو أفضل ما يعكــس السرعة التي يمكن إنشــاء الشركات فيها لاقتناص الفرص المجزية.

وعلــى الرغم من أن الأدلة تشــير إلى أن الجهود التي بذلت في إنشاء ما أصبح يعرف فيما بعد بعملية ساندلاين قد بدأت قبل لقاء الغداء في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 بوقت طويل، وهو اللقاء الذي يزعم سبايسر في مذكراته الشخصية أنه نقطة البداية في تأسيس ساندلايــن، أقول: إن هذا لا يعني أن الاجتماع الــذي انعقد في مطعم لافاميليا كان عديم

الأهمية. ذلك أن أول ظهور لمصطلح «شركة عسكرية خاصة» في وسائل الإعلام كان بعد عدة أسابيع من لقاء الغداء في المطعم. وهذا يرجح أن الحديث الذي دار في الاجتماع ربما كان يدور حول وضع إستراتيجية للعلاقات العامة لتلميع صورة دور المرتزقة في حين سيصبح واحداً من أكثر التطورات التي طرأت في هذا المجال أهمية في مئات السنين من الحروب المخصخصة. لقد حاولت النتائج التنفيذية أن تطور نموذجاً مؤسسياً جديداً لتأجير الجنود، غير أن وصمة عهد التمييز العنصري والمخاوف من انفلات الجيوش الخاصة تبقى قائمة. ومن الحلول المقترحة: إعادة تسويق الفكرة عن طريق إلباس شركة النتائج التنفيذية قناعاً براقاً زاهياً من القيادات المحترمة تحت مسمى جديد هو ساندلاين. وتتطلب هذه المبادرة الكبيرة إستراتيجية قوية للعلاقات العامة بحيث تغير من الانطباع حول مفهوم المرتزقة. وفي حين قد يبدو التحوّل مقتصراً على دلالات الألفاظ، إلا أن التغيير المتعمد في الاستخدام اللغوي إما أنه يمثل تطوراً نظرياً مهماً في المفهوم، أو أنه تحوير متعمد لفكرة تأجير خدمات الجنود المرتزقة.

بدأ القائمون على الفكرة الجديدة نشاطهم في إعادة تسويق خدمة تأجير الجنود تحت مسميات متوافقة مع حساسيات النهج السياسي الصحيح بوصفها «شركة عسكرية خاصة» واستخدام عبارة «متعاقد» بديلاً عن عبارة «جندي مرتزق». وكان من المفترض أننا أمام عهد مستنير من المرتزقة. وكانت نقطة ارتكاز الدعاية لتسويق خدمات ساندلاين هي قصص نجاح شركة النتائج التنفيذية في أنغولا وسيراليون، مع تركيز غرونبيرغ جهوده في الحفاظ على انطباع عام بوجود جدار فاصل بين ساندلاين والنتائج التنفيذية. وفي مسعاهم للحصول على وصف الشرعية وتوسيع مجال نشاطهم التجاري، قامت النتائج التنفيذية في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1996 بتوظيف بيرني مكوبي وهو عقيد متقاعد من القوات الخاصة الأمريكية ليرأس فرع شركة ساندلاين في الولايات المتحدة. ونظراً لما يتمتع به العقيد من سمعة مرموقة بصفته قائداً سابقاً لقوات الدلتا، فإن بإمكان مكوبي استخدام معارفه وموقعه وشبكات اتصاله لتوفير فرص جديدة لشركة ساندلاين لدى العملاء الأمريكيين. وقبل أن تبدأ ساندلاين بقطف ثمار عملها في الولايات المتحدة، كان يتحتم على رجالها أن يثبتوا جدارتهم.

وأخيراً أثمرت جهود سبايسر في البحث عن فرص محتملة للعمل في بابيوا غينية الجديدة في كانون الأول/ ديسمبر من عام 1997، حين تلقى عرضاً بقيمة 250 ألف دولار للقيام بدراسة مسحية حول أفضل السبل لدحر الثوار واستئناف حكومة بابيوا غينية الجديدة تشغيل مناجمها. عاد سبايسر إلى الحكومة ومعه تقدير بقيمة 36 مليون دولار لتغطية مصاريف النقل والإمداد والأسلحة والقوة البشرية، وهو مبلغ لم يكن بوسع حكومة بابيوا غينية الجديدة دفعه.

وفي السادس من كانون الثاني/ يناير عام 1997، اجتمع سبايسر مع رئيس وزراء بابيوا غينية الجديدة يوليوس تشان بهدف إقناعه بأن عملية سرية وخاطفة لاستعادة منجم بانغيونا سيفضي إلى نتائج إيجابية في الانتخابات المقبلة. ومع أنه لم يكن هناك فصل في الميزانية لتغطية عملية المرتزقة التي أطلق عليها «عملية المحار» إلا أن غرونبيرغ أوضح لتشان كيف يمكن لهذا الأخير تجاوز عرض المسألة على البرلمان للتصويت وذلك بكتابة سلسلة من الشيكات بمبالغ قليلة لا تتطلب موافقة البرلمان. وجاءت أكثر الدفعات من تخفيضات فرضت على الميزانيات القائمة، ودفع أكثر من نصف المبلغ مقدماً. وجاء في العقد أن الهدف هو «تدريب وحدة القوات الخاصة في البلاد على المهارات التكتيكية المخصصة لخدمة أهدافها: وجمع المعلومات الاستخبارية لدعم الانتشار الفاعل لعملياتها؛ والقيام بالعمليات الهجومية في بوغينفيل بالتعاون مع قوات دفاع بابيوا غينية الجديدة بهدف شل حركة وفاعلية قوات حركة جيش بوغينفيل الثوري الانفصالي واستعادة السيطرة على منجم بانغيونا، وأن تقدم خدمات دعم وإسناد بعد انتهاء العملية، على أن تحدد لاحقاً باتفاق الطرفين وأن تخضع الخدمات الجديدة لأحكام اتفاق خاص يحدد مستواها وقيمة أجورها». ووقع تم سبايسر على العقد إضافة إلى عضو سابق آخر من شركة النتائج التنفيذية هو نقولا فان دن بيرغ بصفة «مستشار» للشركة. لقد كان اللاعبون الذين يقفون خلف شركة النتائج التنفيذية والشركة التي تسمى ساندلاين مندمجين بعضهم ببعض تعاقدياً وفكرياً على الرغم من أنهم منفصلون بعضهم عن بعض أمام الرأي العام.

وفي الوقت نفسه، بدأت المفاوضات مع توني بكنغهام لشراء الأسهم المتردية لمنجم بانغيونا المغلق الذي سيحرر عما قريب. وأرسل بكنغهام رسالة إلى وزير دفاع بابيوا غينية الجديدة يفيده فيها بأنه يملك حالياً ما قيمته 200 مليون دولار من الاستثمارات. وذكر بالتحديد سيراليون وأنغولا، قائلاً بأن «جميع استثماراته موجهة نحو استخراج الموارد المعدنية (النفط، والنحاس، والماس، والذهب) وكلها تتعلق بأوضاع ذات مخاطر أمنية وعسكرية عالية». ومرة أخرى تظهر أمامنا المحاور المتوازية بين الموارد المعدنية والمرتزقة في دولة أخرى. ودون ساندلاين لن يكون هناك أي احتمالات لإعادة تشغيل المنجم، ودون العرض الذي قدمه توني للاستثمار المباشر واحتمال استمرار تقديم الخدمات الأمنية، فإنه لن يكون هناك أي فائدة للطرفين.

في السابع من شباط/ فبراير، وصل فان دن بيرغ ومعه أول فوج من مرتزقة جنوب إفريقية للبدء في تنفيذ المرحلة العملية الأولى من الاتفاقية الخاصة بالتدريب، وفي مدة قصيرة وصلت بقية عناصر الوحدة المكونة من 44 رجلاً. وفي 19 شباط/ فبراير، ذكرت حكومة بابيوا غينية الجديدة للحكومة الأسترالية أنها وقعت عقداً لبرنامج تدريب قواتها المسلحة مع شركة هي في الأصل شركة النتائج التنفيذية. وتسرب الخبر إلى الصحافة الأسترالية، وتعالت صيحات الاحتجاج والاستنكار، ثم قامت الحكومة الأسترالية – التي تعد بابيوا غينية الجديدة من ضمن مناطق نفوذها- بالضغط على حكومة بابيوا غينية الجديدة من أجل التخلص من المرتزقة.

وبدأ الجيش الذي أصابته الدهشة من قيام الحكومة التي تعاني من ضائقة مالية بدفع 36 مليون دولار إلى مرتزقة أجانب أجر عملية يستغرق تنفيذها ثلاثة أشهر، بدأ بالتخطيط بهدف التخلص من تشان. وقرر قائد قوات دفاع بابيوا غينية الجديدة جيري سينغارونك أن يجمع المتعاقدين العاملين في ساندلاين والنتائج التنفيذية لإعادتهم إلى أوطانهم. على أن يلقى القبض على قائدهم تم سبايسر ويوضع في السجن. وفي السادس عشر من آذار/ مارس، بدأ الجيش في تنفيذ الخطة. وسيق المرتزقة الذين كانوا يقيمون في قاعدة عسكرية إلى طائرة نقل لتغادر بهم خارج البلاد. ودعي تم سبايسر إلى حضور اجتماع وأخذ بالقوة إلى الاعتقال. وطلب سينغارونك من تشان ووزير دفاعه ونائبه تقديم

استقالاتهـم، تلقيهم رشى من الصفقـة. فرد تشان بفصل سينغارونك من منصبه. غير أن سينغارونك قدم استقالته أملاً في تهدئة الموقف. ونتيجة لذلك، خرج الجنود المؤيدون لسينغارونـك إلى الشـوارع في مظاهرات مؤيدة لقائدهم العسكـري في وقت كان الموقف يسير نحو التفجر. وتكون ساندلاين قد دفعت البلاد إلى حافة انقلاب عسكري.

وعلـى الرغم من قيام الحكومة بعمليات دهم واعتقالات واسعة لبسط سيطرتها على الموقـف في أعقاب الفضيحة، إلا أن جماهـير الشعب الغاضبة بقيت مصرة على استقالة تشـان وحكومته. حتـى إن الحاكم العام لبابيوا غينية الجديـدة نشر إعلاناً في الصحف المحليـة يتهم فيه الحكومة بالفساد. وهددت الحكومـة الأسترالية بقطع كل مساعداتها، وأخـيراً، وفي 25 مـن آذار/ مارس، قدم تشـان استقالته دون إطـلاق رصاصة واحدة. وهكذا تكون ساندلاين قد تسببت من الناحية الفعلية في خلع الحكومة التي تعاقدت معها لتقديم الحماية لها.

أفـرج عن سبايسر مـن السجن، بعد وصـول مايكل غرونبيرغ ومعـه صرة كبيرة من المال، وبعد أن تدخلت الحكومة البريطانية. وأسقطت حكومة بابيوا غينية الجديدة التهم السطحية التي وجهتها إلى سبايسر بحيازة مسدس و30 طلقة. وخرج سبايسر من البلاد بسرعـة قبل أن تنعكس حظوظه مرة أخرى. وبعـد أن أنهى النائب العام في بابيوا غينينا الجديـدة سيمون بينتانـو تحقيقاته بالفضيحـة، وصف قرار التعاقد مـع ساندلاين بأنه «عمل إجرامي» صدر عن «قادة مجانين».

وعلـى الرغم من هذا الإخفاق الدرامـي الذريع الذي لحق بالمشروع، لا يزال سبايسر يدافـع عـن «مشروع المحار» ويقول: إن المشـروع قد أسيء فهمه، ويزعـم أن العملية التي اتفـق على تنفيذها في بابيوا غينية الجديدة لم تكن عملية منظمة للمرتزقة، بل برنامجاً لدعـم وتدريب وإسناد مشروع كان يفترض أن تقوم بعمليات القتال فيه قوات دفاع بابيوا غينيـة الجديدة، وأن ساندلاين كانت ستزودهم بالمهارات والموارد لضمان نجاح العملية. ومـع أن الشركـة لم تكمل العملية، إلا أنها قامت باتخاذ إجـراءات قانونية للحصول على كامـل مستحقاتهـا المذكورة في العقد. وبحلول شهر مايو من عـام 1999، توصل المحامي الـذي يمثـل ساندلايـن واسمه ريتشـارد سلوومعه شـركاؤه المحامون في مكتـب جي إس

بروين للمحاماة، إلى تسوية مع حكومة بابيوا غينية الجديدة بحيث تدفع الحكومة كامل المستحقات على دفعات مقسطة.

لم يثن هذا الإخفاق في بابيوا غينية الجديدة من عزم تم سبايسر عن المضي قدماً في هذا الدرب. وتحرك بسرعة نحو مشروع آخر، وهو مشروع أفضى إلى فضيحة أكبر من فضيحته السابقة، وكاد يطيح بالحكومة البريطانية الجديدة.

كان راكيش ساكسينا مدير العمليات المالية الهارب من وجه العدالة، البالغ من العمر خمسين عاماً، ذي الأصل الهندي وحامل الجنسية التايلندية، على خلاف مع حكومة سيراليون؛ إذ كان رئيس الوزراء السابق أحمد كاباه قد وعد ساكسينا بمنحه امتيازات مجزية لاستغلال مناجم المعادن. ويعتقد ساكسينا أن لديه حلاً بسيطاً: خلع حكومة الانقلاب الجديدة برئاسة جوني بول كاروما وإعادة السلطة إلى الحكومة المنتخبة ديمقراطياً برئاسة أحمد كاباه كي يتمكن ساكسينا من استغلال امتيازاته في المناجم. وكان ساكسينا قد سمع بنشاطات ساندلاين من وسائل الإعلام بعد فضيحة بابيوا غينية الجديدة، وظن أن هذه الشركة يمكن أن تكون الأداة التي يمكن أن تساعده. فاتصل بسبايسر ووقع معه عقداً بقيمة 70 ألف دولار لوضع خطة حول سبل تحقيق أهداف ساكسينا.

كان واضحاً منذ البداية أن هذا الموضوع سيكون مثيراً. وحين وصل سبايسر إلى فانكوفر في مقاطعة بريتيش كولومبية في كندة لحضور اجتماعه الأول مع ساكسينا، تعرض سبايسر للاعتقال والمساءلة على يد الشرطة الكندية حول الهدف من زيارته. وحين وصل سبايسر إلى شقة ساكسينا المطلة على المحيط، استرعى انتباهه وجود حراس شخصيين من الصرب يتقاضى الواحد منهم أجراً يساوي 10 آلاف دولار في الأسبوع. ويبدو أن ساكسينا كان تحت حكم بالإقامة الجبرية في منزله يسمح له بتوفير حماية خاصة على نفقته.

ومع أن ساكسينا لم يكن مجرماً من الناحية الفنية، إلا أنه قبض عليه في اجتماع ضم عدداً من رجال الأعمال في واحد من منتجعات التزلج على الجليد الفخمة في مدينة ويستلر في كندة، في السابع من تموز/ يوليو من عام 1996. وأفرج عنه بموجب كفالة مقدارها مليونا دولار. وكان يخوض معركة قانونية تحول دون ترحيله من البلاد إلى

تايلاند حيث يواجه هناك تهماً بالاحتيال على مصرف تايلندي. ويشكو ساكسينا من أن جميع أرصدته جمدت، وهو السبب الذي زاد من تحفزه لوضع يده على المناجم المعدنية في سيراليون. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها، تعهد ساكسينا بدفع 10 ملايين دولار لحكومة كاباه في المنفى، على أن يدفع منها كاباه أتعاب ساندلاين لإعادته إلى السلطة. ولم يتمكن ساكسينا أن يأتي إلا بمليون ونصف المليون من هذا المبلغ. ورأى سبايسر أن هذا المبلغ كان كافياً للشروع في تنفيذ الخطة.

ومن حسن الحظ أن شركة النتائج التنفيذية كان لديها بعض الرجال داخل سيراليون، حيث دخلوا البلاد عام 1995 وبقوا هناك لحماية سد بامبونا ومنجم الروتايل بعد الانقلاب. وتحوّل هؤلاء المرتزقة إلى متعاقدين أمنيين، وكان موكولاً إليهم مهمة جمع المعلومات الاستخبارية، والتدريب، لقرابة أربعة آلاف عنصر من مؤيدي كاباه. وهم في الغالب من ميليشيات كاماجورز المحلية، وهي مليشيات ينحدر أفرادها من قبيلة ميندي التي يتزعمها هينجا نورمان. وكان لدى ساندلاين طائرة مروحية روسية الصنع يمكنها نقل الجنود إلى العاصمة فريتاون، ونقل الجرحى، وإخلاء الجنود، ونقل المعونات الإنسانية. وقامت ساندلاين بوضع ترتيبات لشحن قرابة ثلاثين طناً من العتاد الحربي إلى ميليشيات الكامجاروز التي تقاتل بالإنابة.

في ذلك الوقت، كان قرار الأمم المتحدة رقم 1132 ساري المفعول، وهو القرار الذي فرض حظراً على دخول الأسلحة إلى جميع أطراف النزاع في سيراليون. إضافة إلى ذلك، قامت الحكومة البريطانية المحافظة علناً بتبني سياسة خارجية «تقوم على احترام الأخلاق» ولا يفترض في هذه السياسة أن تساعد أو تقر أموراً كإيصال شحنة من الأسلحة إلى مجموعة مسلحة في سيراليون. ولكونه لا يعرف اليأس أمام الظروف العصيبة، ظن سبايسر أن بإمكانه أن يلتف على قرار حظر توريد الأسلحة؛ إذ سيختلط رجاله الموجودون على الأرض في سيراليون مع القوات النيجيرية المرابطة في سيراليون ضمن قوات غرب إفريقية لحفظ السلام، وهي قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وكانت الحجة تقوم على أنه لما كانت هذه الأسلحة ستتوجه إلى الجنود النيجيريين العاملين ضمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن هذه الشحنة لا تخالف قرار الحظر الصادر عن الأمم

المتحـدة. وناقش سبايسـر القضية مع مكتب الخارجية البريطانية، وشعر أنه حصل على موافقة الحكومة البريطانية على الخطة. وعلى هذا الأساس تابع العمل.

أخفقـت الخطة حين قررت القـوات النيجيرية وبمبادرة فرديـة الدخول إلى فريتاون وإرهـاب الثوار في آذار/ مارس من عام 1998. وقـد أدت هذه الخطوة إلى فضح الخرق الـذي حدث لقرار حظـر إرسال الأسلحة على يد الشركـة البريطانية. وتفجرت فضيحة عالميـة حول قضية «الأسلحة الأفريقية». أنكـرت الحكومة البريطانية أي علم لها بشحنة الأسلحـة مـع أن سبايسر و غرونبيرغ أحرجـا الحكومة البريطانيـة بإصرارهما على أن مكتـب الخارجيـة البريطانية كان على علم بالخطة. ثم سرعان مـا انتشرت صور تظهر طائـرة مروحية تابعة لشركة ساندلاين وهـي تتلقى أعمال صيانة في القاعدة البريطانية في سيراليون، وهو ما زاد من حدة التكهنات بوجود موافقة رسمية للعملية. أدت الحكومة البريطانيـة دور الحريص على تطبيق القانون وذلك بدعوتهـا إلى إجراء تحقيق رسمي في الحادثـة ودهم مكاتـب ساندلاين ومنازل كبار المديرين فيهـا. وفي النهاية، قدم كبير المفوضين البريطانيين اعتذاره عن عدم إدراكه أن حظر الأسلحة قد وسع ليشمل الأسلحة التـي ترسل إلى مؤيدي رئيس الحكومة في المنفى أحمـد كاباه المنتخب ديمقراطياً. وهذا بدوره يوضح كيف يمكن للحادثة الواحدة في المنطقة الرمادية من الانقلابات والانقلابات المعاكسـة أن تعد في الوقت الواحد من قبل أطـراف مختلفة إما مثالاً على قيام المجرمين المتعطشـين لاستغـلال الموارد الطبيعية باستئجار جنـود مرتزقة لخلع حكومة ما في خرق واضح للقانون الدولي، أو أنها مثال على قيام شركة بريطانية بالمساعدة في إعادة حكومة منتخبة ديمقراطياً إلى السلطة. وفي بعض الأحيان يمكن أن تكون الاثنين معاً.

حوكم قائد ميليشيات كاماجورز سام هينغا نورمان على ارتكاب جرائم حرب في بلده الأم، وما زال ساكسينا يقاوم قراراً بترحيله إلى تايلاند حيث يواجه تهمة باختلاس 73.5 مليون دولار من أحد المصارف التايلندية. واليوم، لا يزال سبايسر متفائلاً في ذكرياته عن تحول مشـروع شركته في سيراليون إلى «فضيحة الأسلحة إلى إفريقية». وتحول مشروعه في بابيوا غينية الجديدة إلى «فضيحة ساندلاين». والشيء الوحيد الذي يعترف به هو أن «ساندلاين تلكأت إلى الأمام في تطورها». ولكنه يصر على أسطوانته المعهودة التي ما فتئ

يرددهـا، وهي أن علـى ساندلاين «أن تكون لتحقيق أهداف مشروعة، وأنه عليها أن تكون منسجمة مع القانون، وأن الهدف هو أداء العمل بحسب الأصول مع تحقيق ربح من ذلك». وكان سبايسـر صريحـاً بخصوص إخفاقات الشركة: «لأن شركـة ساندلاين في مفهومها كانـت سابقة لأوانها، فقد عانت من عدد من الصعوبات في عملها ومشكلات أخرى حول انطباع الناس عنها».

ويلقـي آخرون من داخل الشركـة بالمسؤولية عن هذه الفضيحة علـى سبايسر نفسه. ويصف أحد المديرين في الشركة بأنها كانت تعاني «فارقاً كبيراً بين التخطيط والتنفيذ». وعلى العموم، استمرت آثار مشكلات سبايسر حتى بعد تلاشي ساندلاين عن الوجود. وفي السنـوات اللاحقة، قام سبايسر بتأسيس سلسلة من الشـركات ذات العلاقة بالخدمات الأمنيـة -سـي آر إم، وساندلايـن للاستشـارات، وترايدنـت، وترايدنـت 3، وترايدنـت البحريـة- وكل واحـدة من هـذه الشـركات استطاعت تحقيـق شيء هو ما بـين النجاح المحدود والإخفاق الكامل. ومع ذلك، شق سبايسر طريقه إلى الأمام.

يرأس سبايسر، الذي تجاوز الخمسـين من عمره، واحدة من أكثر شركات الخدمات الأمنيـة دراً للأرباح هي شركة إيجيس للخدمـات الدفاعية. وهي شركة أسسها في نهاية عـام 2002 بدعـم من حفنة من المولـين وسجل حافل بالشبهات. حققـت إيجيس عودة دراماتيكيـة مثيرة لسبايسر إلى عالم الأمـن الخاص حين فازت الشركة في آذار/ مارس من عام 2004 بأفضل عقد أمني في العراق بعد أن قرر البنتاغون استخدام شركة إيجيس بعقد قيمته 293 مليون دولار يمتد ثلاث سنوات وفق شرط التكلفة زائد الربح، 62 مليون جنيـه إسترليني، أي ما يقارب 130 مليون دولار أمريكـي. وقام البنتاغون بتمديد العقد لمدة سنة إضافية، وبذلك أصبحت شركة إيجيس المبتدئة شركة منافسة رئيسة للشركات الأمنيـة التي تسبقهـا بأجيال مثل شركة آرمغـروب، وهارت، وغيرها. وقـد أعربت تلك الشـركات عن دهشتها من تمكـن سبايسر من إقناع الحكومـة الأمريكية بمؤهلاته على الرغم من أسبقياته المشبوهة.

وتحتل شركة إيجيس اليوم أكثر من ثمانية آلاف قدم مربع في البناية الحديثة للمكاتب الواقعة على شارع فيكتورية في لندن. ومكاتب الشركة هي أقرب شبهاً بمكتب استثماري أو

محاسبي منها بشركة أمنية خاصة. وقد انتابني شعور بأن المكتب مستأجر مدة قصيرة وأنا أسير عبر الردهة الطويلة متجهاً إلى مكتب تم سبايسر. وعلى باب المكتب، استقبلني كلبه الذي يدعى داش وهو كلب أسود من فصيلة البلْدُغ، وراح يشمني حتى اطمأن واقتنع أنني لا أشكل خطراً على سيده ثم عاد إلى سريره في الزاوية. كان سبايسر يلبس بزة رجال الأعمال، واستبدل بتسريحة شعره الطويل الصبيانية المعهودة تسريحة قصيرة تليق برجال الأعمال، ومع ذلك، بقيت عيونه المنتفخة وحملقته المنحدرة على حالتهما القديمة.

وقبل بدء المقابلة، كان علي الموافقة على عدد من القواعد والشروط التي أعدها محاميه قبل قدومي: لا أسئلة شخصية، لا إجابات على التكهنات والافتراضات أو التعليق على مناقشات طرف ثالث، ولا للخروج عن محور النقاش وهو دور سبايسر بوصفه قائد شركة إيجيس والنجاحات المالية التي حققتها الشركة. وقد جرى الإعداد للاجتماع بحيث يجلس سبايسر خلف منضدة مكتبه قبالتي، وجلس ريتشارد سلو، محامي ساندلاين السابق الذي أصبح الآن المدير التنفيذي لإيجيس، عن يساري، وجلس خلفي رأس جيفري دي، صاحب أكبر حصة استثمارية في شركة إيجيس. وفي كل مرة كان يخرج فيها سبايسر عن موضوع الرسالة أو يبدأ بالتصرف بشراسة، كان شريكاه يتدخلان فوراً بعبارات منمقة لإبقاء الحوار ضمن مساره.

لا يثق سبايسر بالصحافة، ولديه أسبابه الوجيهة لعدم الثقة هذه بسبب كل ما اقترفته الصحافة في حقه من طعن، وتشهير، وإهانة، ونشر للإشاعات، والتكهنات، والإساءة إلى سمعته منذ اللحظة التي انتشر فيها خبر ترؤسه لشركة ساندلاين الدولية. ولم تعانِ وسائل الإعلام من نقص في الأشخاص الراغبين في التحدث بما يسيء إلى سبايسر «لأن دربه المهني مليء بحطام صداقاته السابقة»، على حد تعبير أحد رفاقه السابقين. إن بعض ما جاء عنه في وسائل الإعلام هو روايات مختلقة، وأكثرها كيدية ناقمة، غير أن سبايسر جعل من نفسه هدفاً سهلاً بتكراره التسلق إلى الحلبة مرة بعد مرة، وادعائه بأنه هو قطب المرتزقة الجدد، ورأس حربة قطاع الأمن المخصخص، وطليعة القوة الجديدة في شؤون العالم. وفي إهابه الجديد في شركة إيجيس، يسعى سبايسر إلى إعادة تشكيل نفسه بوصفه حكيم حكماء صناعة الأمن المخصخص.

ويبدي سبايسر بعضاً من أسلوبه القديم حين يقول: «وجهة نظري هي أن الناس الذين تتعامل معهم هذه الشركة ليسوا مهتمين بالقصص الوردية. أما أصحاب الشأن، فهم يعرفون ما حدث. وإنه لأمر مزعج ... إنهم [أي الأشخاص الذين ليس لهم علاقة] كالبعوض». ويرد سبايسر على منتقديه قائلاً بلهجة ساخرة هازاً كتفيه: «إن ما يهمنا هو أن يكون تقويمنا بحسب أدائنا».

وبعد استشعار عودة سبايسر إلى عادته القديمة، تدخل ريتشارد وجفري ليعيداه إلى المسار الصحيح، فقال جيفري مقاطعاً: «وهذه هي معضلة هذه الصناعة- مدى الشفافية التي تعمل فيها، ومدى الشفافية التي ينبغي أن تكون عليها. يجب أن نكون على مستوى من الشفافية يماثل ما تتمتع به الشركات الخاصة الأخرى. إن لدينا موظفين مسلحين يعملون في مناطق محفوفة بالمخاطر. وعلينا التزامات. إننا أمام مزيج غير متجانس من الشفافية، والتعليمات، ونأمل أن يخضع ذلك كله للتنظيم. إنني كنت، وما زلت، وسأبقى من أنصار إخضاع هذا القطاع للتنظيم الحكومي».

تعامل سبايسر بذكاء مع فكرة تقديم الجنود السابقين قيمة إلى القوات المسلحة (محلياً وأجنبياً) وقدم حجته علناً بالتفريق بين عمليات التدخل، وحفظ السلام، والعمليات الأمنية من جهة، والقدرات العسكرية التقليدية من جهة أخرى. وقد دفعه موقعه الجديد، بصفته قائداً لشركة أمنية خاصة تقدر قيمتها بالملايين وتتمتع بعملاء من الدرجة الأولى في العالم، إلى التخلي عن بعض تحمسه القديم لعمليات المرتزقة. ويحسن به الآن أن يلطف من الدعوات التي ما فتئ يروج لها طَوالَ السنوات الماضية إلى التدخل في المناطق الأجنبية، وأن يستبدل بلغته القديمة لغة أكثر توافقاً مع حساسيات النهج السياسي السائد.

لم يكن مستغرباً أن يتخلى سبايسر عن الترويج لاستخدام المرتزقة بعد العقود المجزية التي أبرمتها شركته مع البنتاغون وتدفق الأموال عليه من كل جانب. يقول سبايسر: «من وجهة نظري، هناك فرق بين «المرتزقة» وبين «الشركة العسكرية الخاصة» إنهما شيئان مختلفان، وبينهما فوارق مميزة. والفارق الجوهري هو أن المرتزقة موجود بصفته الفردية. وقد ساعدت بعض الشركات العسكرية في حمل الناس على استخدام

الفارق التحقيري. وأكثر الشركات الأمنية الخاصة لن تأخذ في اعتبارها القيام بأعمال المرتزقة. ووجهة نظري كانت تقول على الدوم: إن هناك الكثير من الأعمال المشروعة في المجال الأمني الخاص التي تحتاج إلى من يقوم بها». وتابع سبايسر إصراره على أن ساندلاين -مع كونها واجهة منمقة لشركة النتائج التنفيذية- لم تكن من منظمات المرتزقة. «جوهر القضية هو، هل تعمل بطريقة مشروعة أم لا؟ إن قلب نظام حكم ما، سواء كنت تحب هذا النظام أم لا، هو عمل غير مشروع». وهنا، منعت نفسي من الضغط عليه بالتركيز على قيام ساندلاين بخرق صارخ لقرار حظر توريد الأسلحة وتهريبها إلى مجموعة كانت تنوي خلع حكومة قائمة، أو كيف أدى تورط ساندلاين في بابيوا غينية الجديدة إلى احتجاجات شعبية وإسقاط رئيس الوزراء يوليوس تشان.

بدلاً من ذلك، سألته إن كان حصوله على عقد أمني في العراق يظهر أن خبرته في «أعمال المرتزقة» في ساندلاين قد آتت ثمارها. والآن بعد أن أصبح لديه، بقدرة قادر، حساسية عالية تجاه عبارة «المرتزقة»، راح سبايسر يتحداني حول تفسيري لماهية «المرتزقة». وأصر مرة أخرى أنه لم يرتكب أي فعل مخالف للقانون، وأشار إلى سجل الحكومة البريطانية الطويل في «إعارة ضباطها للعمل في دول أجنبية» أو تزكيتها له للعمل في أماكن مثل سلطنة عُمان.

كانت الشركات التي أسسها سبايسر قبل الحادي عشر من سبتيمبر في أكثرها مشروعات صغيرة تحاول جاهدة تأمين بعض العقود الأمنية في مجال الأمن البحري؛ لأن أكثر الطلب في ذلك الوقت كان منصباً على برامج مكافحة القرصنة البحرية. وبعد أحداث 11 سبتمبر، أدرك سبايسر الانفراج الكبير الذي طرأ على صناعة الأمن الخاص، فتحرك للاستفادة من جهود الحكومة الأمريكية في الحرب على الإرهاب. فأنشئت شركة إيجيس عام 2002. وتمكنت في العام الأول من نشاطها من اكتساب 554 ألف جنيه إسترليني، أي ما يقارب المليون دولار من الدخل. ويعترف تم سبايسر أنه كان يضطر إلى العمل بكل جهد في البداية لمقاومة المخلفات العالقة من فضيحة ساندلاين «بعد عملية سيراليون، وهي العملية التي خرجنا بعدها نظيفين على نحو كامل، لكننا مع ذلك كنا نشعر بآثار اللكمات. وقد كنا في غنى عن ذلك». ويدافع تم عن سجله المثير للجدل في

ساندلايـن، ويقـدم إيجيس على اعتبارهـا مؤسسة منبتة الصلة بالسابـق، وذلك بقوله: «إننـا نعمل جاهديـن للتأكيد على هذا الانفصـال. ولدينا ما يكفي مـن الزمان والمكان، وسجل من الإنجازات المؤكدة التي تفصل بين القضيتين. ونظرتنا هي أن علينا أن نتحدى ونتصـدى لكل ما يوجه إلينا من سلبيات، وترهـات، وسخافات. ونحن نحتفظ بحق الرد في الوقت الذي نختاره».

وفي الوقـت الذي فازت فيه شركـة إيجيس بعقد العراق، ظهرت مـرة أخرى فضيحة على نمط فضائح شركة النتائج التنفيذية وساندلاين، واضعة سبايسر في مركز فضيحة أخـرى تتصل بالمرتزقة. بصعوبة نجح سبايسر في تجنب تورطه في مؤامرة لقلب حكومة غينيـة الاستوائية. وحـين انتهى إلى علم الحكومـة البريطانية خبر الانقـلاب الوشيك، قامت بدعوة سبايسر إلى اجتماع خاص لتعرف منه المزيد عن التفصيلات، ولكي تصدر تعليمات ضمنية لتحذير صديقه سيمون مان.

في الاجتمـاع الأول بين مكتب الخارجية البريطانية وسبايسر بشأن تورط هذا الأخير في هذه المكيدة الخارجية، لم يقم أي طرف منهما بتسجيل وقائع الاجتماع، وهو ما أفضى إلى حـدوث تشويش واضطراب بعد فضيحـة «أسلحة إلى إفريقية» حيث شكك كل طرف في صـدق المعلومات الصادرة عن الطرف الآخـر. وفي المرة الثانية، حرص الطرفان على تسجيـل كل تفاصيل الحوار. ويتذكر سبايسر ما حدث: «كنا نظن أننا دعينا للحديث عن بعض العقود الأمنية. لم يكن لدي أدنى فكرة عن الانقلاب، ولا أي اتصال مع سيمون مان منـذ ستة أشهر». ويدعي سبايسـر أنه اضطر إلى الاستعانة بأطلس كي يتبين على وجه الدقـة موقع هذه الجمهورية الإفريقية الصغيرة؛ لأنه أخـبر حين دعي إلى الاجتماع بأن موضـوع النقاش سينصب على غينية الاستوائية. ويثير هـذا الادعاء كثيراً من الشكوك حول زعم سبايسر أنه لم يكن يعلم مقدماً أي شيء عن الانقلاب، إذ من غير المتصور أن شخصاً عمل عدة سنوات في تطوير فرص العمل الأمني الخاص في إفريقية والعالم النامي لا يكـون لديه علم بالموقع الجغرافي لدولة سجلت أعلى معدلات في النمو اقتصادي وأدنى معـدلات في المجال الأمني. إضافة إلى ذلك، يقول ريتشارد بيثيل (اللورد ويستبري): إنه تناول طعام الغداء ذات مرة مع سبايسر في منتصف عام 2002، حيث ذكر له بيثيل بأنه

سيدخل في عطاء لتقديم حماية بحرية في غينية الاستوائية، ثم قام سبايسر بالاتصال بعد ذلك بوقت قصير بريتشارد بيثيل ليخبره بأنه هو الآخر يفكر في السعي للحصول على عقد لتقديم الحماية البحرية في غينية الاستوائية، وسأل ريتشارد إن كان لا يمانع من وجود هذه المنافسة له. وليس من الواضح لماذا احتاج سبايسر إلى أطلس لتنشيط ذاكرته حول موقع تلك الدولة.

وبعد بدء الاجتماع، يدعي سبايسر أنهم «سألوني إن كنت أعلم أي شيء عن انقلاب غينية الاستوائية. وقد كنت ورفاقي في غاية الدهشة من توجيه هذا السؤال إلينا». واعتذر سبايسر عن أنه لا يملك أي معلومات لهم في هذا الشأن. ثم قيل له: إن الحكومة البريطانية لديها معلومات تفيد أن أعضاء سابقين في شركة ساندلاين وشركة النتائج التنفيذية متورطون في التخطيط والإعداد لانقلاب يطيح بحكومة غينية الاستوائية.

وبعد عدة أسابيع من ذلك اللقاء، وبعد أن ألقي القبض على سيمون مان في زيمبابوي، وهو يحمل الأسلحة متوجهاً إلى غينية الاستوائية، حاولت الحكومة البريطانية في البداية أن تدعي أنه ليس لديها أي علم سابق عن محاولة الانقلاب. ومرة أخرى، ظهرت الحقيقة في النهاية، ونشرت وقائع الاجتماع بين سبايسر ومكتب الخارجية. وعلى الرغم من تورط واحد من أعوان سبايسر السابقين، وتواتر الإشاعات بأنه كان يعلم بما يحدث، ما زال سبايسر، يصر على أنه «لم يكن لنا أي ضلع بالانقلاب، ولم يسبق لنا أن كنا هناك». ومرة أخرى برئت ساحة سبايسر على الرغم من أن مكتب الخارجية البريطانية أجبر في المرتين على «توضيح» ذاكرته الأولية.

وبعد فضيحة «أسلحة إلى إفريقية»، وبأمر من السيناتور الأمريكي جيمس هيلمز حجز جواز سفر سبايسر، وخضع للاستجواب في مقابلة شخصية قبل أن يسمح له بدخول الولايات المتحدة. وقد نقلت التقارير أن سبايسر كان مقيداً على المقعد حين كان المسؤولون الأمريكيون يستجوبونه حول الهدف من زيارته. ولم يرفع الحظر عن سبايسر بصفته سمسار أسلحه إلا بعد أن تدخل صديق لصديق سبايسر وصف بأنه يتمتع بنفوذ في واشنطن. وقد وجدت كل من وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون أن من مصلحتهما

التغاضي عن الجوانب المشكوك فيها من سجل سبايسر؛ وذلك لتأمين مسعاهما لنشر جنود مستأجرين في العراق.

وحتى مع وجود هذا السجل الحافل لتاريخ سبايسر المهني والقائمة الطويلة من الأعداء الشخصيين والمهنيين الذين يشحذون خناجرهم للقضاء عليه، بقي الرئيس السابق لشركة ساندلاين يعيش حياة وضاءة. ولا يوجد هناك شخص، ولا حتى سبايسر نفسه، يمكنه أن يفسر تفسيراً شافياً كيف استطاعت شركته المبتدئة أن تفوز بأكبر عقد أمني في العراق.

وكما فسر لي سبايسر في أثناء المقابلة، أنه في أثناء تصفحه صفحات بعض المواقع في الإنترنت بحثاً عن فرص عمل في العراق، وقعت عيناه على نموذج لتقديم العروض. إلا أن عدداً من المصادر المطلعة ذكرت لي أن رئيس مكتب إدارة المشروعات الأمنية في العراق العميد جيمس إلري ساعد في وضع تفصيلات ومحددات مقترحات العروض بحيث تأتي على مقاس شركة إيجيس. ويزعم بعض المطلعين في مجال الأمن المخصخص أن سبايسر يرتبط بعلاقة شخصية مع العميد جيمس تعود إلى أيام الخدمة في الجيش البريطاني. غير أن آخرين يرون أن حصول إيجيس على العقد نشأ من الرغبة الأمريكية في منح المزيد من الفرص للشركات البريطانية للاستفادة من عقود إعادة إعمار العراق. وليس من المستغرب أن ينكر سبايسر بكل قوة كل الإشاعات والأقاويل والاتهامات والادعاءات قائلاً: «إن هذه العروض هي نماذج قياسية في الولايات المتحدة، وقد صدرت هذه من المنطقة الشمالية. وهم الذين وضعوا تلك المواصفات المحددة».

والشرط الوحيد في نموذج تقديم العروض الذي لم تتمكن إيجيس من تحقيقه يبدو أنه الشرط الأكثر أهمية من بين كل المؤهلات المطلوبة، ألا وهو الخبرة، ويعترف سبايسر أنه لا يتمتع بأي خبرة سابقة في العمل في العراق، ومع أن نموذج تقديم العروض يشترط تقديم إثبات على أداء أعمال من وقت قريب تشابه الأعمال التي ستؤدى في العراق، إلا أنه يطرح ذلك جانباً بوصفه مشكلة: « إن الأهمية المعلقة على كل جزء تختلف عن الأخرى. لقد وضعوا أهمية كبيرة على الأجزاء الأخرى». وعلى ذلك، إذا كانت شركة سبايسر تملك فكرة للرد تتطابق مع التوقعات المنصوص عليها في طلبات العروض بدلاً

مـن الخبرة الفعلية، فإن القائمين على تقويم العروض سيعطونه الأفضلية على شركات دينكـورب وأولـف، وسي آر جي، وغيرها من الشركات التـي كانت تتنافس على الحصول على ذلك العقد، وتتمتع بخبرة كبيرة في العمل في العراق.

وإذا لم يكـن سبايسـر يعلم سلفـاً، أو على الأقـل لم يكن يملك تأكيـدات داخلية بأن إيجيـس سيقع عليها الاختيـار لتنفيذ العقد، فإنني أتساءل لمـاذا قام بنشر إعلانات عن حاجتـه إلى توظيف أشخاص لديهـم خبرة عسكرية سابقة ويتحدثـون العربية للعمل في الشركة قبل شهر من حصوله على العقد؟. وحول هذا السؤال، انهال علي سبايسر بوابل من الإجابات: «لقـد قمنا باتخاذ بعض التدابير التي تنسجم مع توقعاتنا للفرص المتاحة أمامنا. ولو وقع علينا العطاء، فكيف سنتصرف؟ وهذا الاحتمال يتزايد مع مرور الوقت. كانـت معـدلات الاستفسار تزداد يومـاً بعد يوم. فهل من الغباء اتخـاذ تدابير لها علاقة بالفـوز. لقد كنا على أهبة الاستعداد، لقـد كان لدينا قائمة بالأعمال المطلوب تنفيذها». ويتابـع سبايسر لائحته الطويلـة للأسباب: «لقد كنا نتحسس الأخبار لدى مكاتب توظيف العاملـين في هذا القطاع وكنـا نعلم من قبل أنها ستكون علنية، لأننا كنا في غاية الحرص على وضع الأمور في نصابها».

مـن الممكن تفهم رغبة إيجيـس في تبسيط الفهم العام لكيفيـة حصولها على العقد. غـير أن الرواية التي تروج لها إيجيـس تأخذ منحنى أكثر التواءً وتعرجاً بعد التحدث إلى المطلعين على عملية اتخاذ القرار وقت صدوره في بغداد. وفاجأني أحد المسؤولين من وزارة الخارجية الأمريكية كان يعمل في بغداد وقت صدور القرار، بصراحته حين قال: «لم يكن سبايسر يستحق الحصول على ذلك العقد. لقد حصل عليه بوساطة هنتر تشوات».

كمـا فاجأ حصـول إيجيس على العقد تجمـع العاملين في القطـاع الأمني الخاص في بغـداد، وأفضـى إلى نقاش حـاد حول الفارق الكبـير في الخبرة بين إيجيـس والشركات الأخرى التي تقدمت بعروض مشابهة، وكيف يمكن اختيار شركة إيجيس بوصفها الشركة الأنسـب مـن غايرها في تحمل هذه المسؤوليـة الجسيمة برغم الفـارق الكبير في الخبرة بينهـا وبين الشركات الأخـرى التي تقدمت بعروض. أما فيمـا يخص أحد موظفي وزارة الخارجيـة، فقد كان الأمر واضحاً جداً: «لقد شربت البيرة مع هنتر تشوات وأعتقد أنني

أعرفه حق المعرفة»، وتابع الموظف المسؤول حديثه حول عملية اتخاذ القرار التي وقعت في بغداد: «إذا وضعت هنتر تشوات في غرفة مع أربعة من صغار العسكريين، فكن على يقين بأنه هو الذي سيقود وجهة القرارات. لقد وضع الشروط المؤهلة، وكان يعرف سبايسر، وكان الأجدر به أن يتنحى عن اللجنة. كان الذين راجعوا العروض هم هنتر تشوات، وستيف بارتون، وشخص من سلاح الجو، وثلاثة من صغار العسكريين».

وحين ألححت عليه للكشف عن أسرار حول العلاقة المباشرة بين التأثير المزعوم لهنتر تشوات ورسو العرض على إيجيس، وسألت هذا المسؤول في الخارجية الأمريكية إن كان لديه أي برهان على هذا الادعاء، فرد قائلاً: «كلا، الدليل هو دليل سلبي». وضحك من سذاجتي في طرح هذا السؤال: «إننا نفترض أن هنتر تشوات سيلتحق بالعمل مع إيجيس بعد تقاعده، ولدينا مقولة تشابه الشعارات التي تجدها في مدينة لاس فيغاس: ما يحدث في بغداد يبقى في بغداد».

لا يوجد دليل على أن هنتر تشوات استفاد من العقد الذي منح لشركة إيجيس، غير أن رفيقه في مكتب المشروعات والعقود العميد جيمس إلري، قد استفاد. كان إرلي مسؤولاً عن إدارة الأمن في مشروعات إعادة إعمار قطاع الكهرباء. وعلى الأغلب أنه لم يكن موجوداً في الاجتماع الذي صدر عنه قرار منح العقد لشركة إيجيس. ومع ذلك، ذكر أحد العاملين السابقين الذين كانوا يعملون مع إلري في مكتب إدارة المشروعات أن إلري كان يقدم النصيحة لسبايسر طَوالَ مدة عملية طرح العطاء. وبعد انتهاء خدمته في العراق، تحوّل إلري مباشرة إلى الإشراف على مكتب إيجيس في بغداد. وبدأ يواجه المشكلات منذ يومه الأول في علمه الجديد. ويقول موظف وزارة الخارجية الأمريكي: إنه وجد إلري يكذب حول تقدم مراحل العقد أكثر من مرة. وبحسب ما يقوله المسؤول الأمريكي، فإن مسؤولين من قوات التحالف حذروا إلري في أكثر من مناسبة، ولكنه رفض تنفيذ تعليمات محددة صادرة من مكتب الأمن الإقليمي التابع للسفارة الأمريكية تنصحه بعدم السفر، ونقلت التقارير أن وزارة الخارجية استخدمت تلك المخالفة سبباً في فصل إلري من عمله. غادر إلري بغداد، ولكن سبايسر بدلاً من تسريح إلري قام بترقيته إلى عضوية مجلس الإدارة. وحين سألت مصدري من وزارة الخارجية إن كان إلري قد عمل مباشرة

بعـد انتهـاء خدمته العسكرية في مكتب إدارة مشروعـات إيجيس أم لا، فكر لحظة وقال: «الحقيقة أن هذه الفكرة لم تخطر ببالي».

إذاً، حصل إلري على ترقية على الرغم من طرده من بغداد، وعلى الرغم من تعرض العملية التي وضعها لانتقادات واسعة على أكثر من مستوى. ولما كانت شركة إيجيس بدأت عملهـا في بغـداد دون أن يكون لها جهاز قائم على الأرض في العـراق، فإن من المتوقع أن تواجه مشكلات جمة نتيجة لحاجتها الطارئة إلى أكثر من ست مئة من الحرس المدربين المسلحـين وأسطول مـن العربات المصفحة، وعشرات من مراكـز الاستخبارات، وغيرها الكثير للوفاء بالتزامات العقد الذي فازت به. وللإنصاف، ننقل هنا ما قاله أحد المطلعين من داخل الشركة: «كانت المقاومة في مرحلة الغليان، ولم يكن بالإمكان العثور على سيارة مصفحة في العـراق؛ ولم يكن الحصول على السلاح بأسهل من الحصول على السيارات المصحفة، وكان الوضع الخاص بالعمليات اليومية عبارة عن سلسلة عنقودية من الفوضى. لم يكن لديهم حتى مكتب للعمل ... لقد كانت إيجيس من الناحية الفعلية كمن يريد صنع الطائرة في أثناء طيرانها».

ومـع كل هذا الضغط المسلط على إيجيس لكـي تبدأ العمل بتنفيذ عقدها، فإن افتقار وزارة الدفـاع إلى عـدد كافٍ مـن الموظفـين للرقابة ورصـد تقدم تنفيذ العقـد قد جعل مـن الصعب الوقوف علـى الحقيقة. «كان الناس يروحون ويجيئـون، وكانت الأمور تتسم بالصخـب والشـدة، وكان مديرو المشروعـات يشرفون علـى ما معدله ستـون أو سبعون مشروعـاً للواحد منهـم.... وكان يشرف على عقـد إيجيس امـرأة في الثانية والخمسين مـن العمر لا تميّز بين فوهة المسدس من كعبه. لم يكن لدى مكتب المشروعات والعقود أي مسؤول أمني لإدارة تلك العقود».

وعلـى الرغم من إخفاق الرقابة الرسمية، فإنه أصبـح شائعاً أن إيجيس كانت تواجه مشـكلات كبيرة في اللحاق بمتطلبات عملها، وبدأت وزارة الخارجية الأمريكية بالتحقيق في الأمر. وبزيارة واحدة برزت بوضوح مشكلات إيجيس. «كانت الشركة غير مهيأة حين دخلت عليهم.... لم يكن لديهم أي شيء. لم يكن لديهم موظفون، ولم يكن لديهم معايير،

... وكان العاملون فيها يفتقرون إلى المهارة، وإلى التكتيكات، بل وحتى أدنى معايير التمحيص والانتقاء. كانوا يأتون بالأشخاص إلى مرمى لإطلاق النار، ثم يطلبون منهم إطلاق بعض الرصاصات دون أي حكم على مهارات الرماية. وبدأت إيجيس بتوظيف العراقيين وإعطائهم البنادق وتصاريح الدخول إلى المنطقة الخضراء. لقد أصبنا بنوبة قلبية مما وجدناه». ثم ضحك المصدر وأردف يقول: «لقد كنا نفعل كل ما بوسعنا للإبقاء على العراقيين المسلحين بعيداً عن المنطقة الخضراء، وكانت إيجيس تأتي بهم إليها». ونتيجة لذلك، طلب ضابط الأمن الإقليمي إجراء عملية مراجعة وتدقيق للشركة.

أما رواية سبايسر للأحداث فتقول: إن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، وبحسب الأصول المتبعة، يقوم بمراجعة وتدقيق أعمال المتعاقدين من الأكبر فالأصغر وصولاً إلى قاعدة الهرم. «حصلت إيجيس على العقد في الخامس أو السادس من يونيو وخضعت للمراجعة في أكتوبر». ويعزو سبايسر التقرير السلبي الذي حصلت عليه إيجيس إلى السرعة التي حاولت فيها الشركة أن تباشر فيها العمل في العراق. «جاءنا شخصان [من مكتب المفتش] ومعهما بيان بالأعمال المطلوب أداؤها في العقد، وقالا بأنهما يريدان معاينة سجلات التدريب على الأسلحة. وفي مثل تلك البلبلة لم تكن السجلات كاملة. أرني أي جيش في العالم يحتفظ بسجلات كاملة».

ويتناقض ادعاء سبايسر بأن المشكلة كانت تقتصر على مجرد الاحتفاظ بالسجلات مع ما ذكره موظف في الخارجية الأمريكية ومع التقرير الصادر عن المفتش العام؛ إذ يشير تقرير التدقيق الذي نشر أواخر عام 2005، أن شركة إيجيس لم تحسن اختيار موظفيها ولم تقم بتدريب القسم الأكبر من منهم. وأكد التقرير علانية ما كان يقوله المتشككون في جلساتهم الخاصة- من أن إيجيس كانت تختصر الإجراءات وتتجاوز الأصول المتبعة بغية وضع العاملين في مواقعهم في الموعد المحدد، وأن موظفيها كانوا يؤدون عملهم باستخدام سيارات الأجرة ومرافقة حراس أمن عراقيين بدلاً من العربات المصفحة والحرس من الدرجة الأولى. ويسخر أحد المنافسين لشركة إيجيس قائلاً بأنه تأسيساً على المعايير المهنية التي شاهدها في المتعاقدين مع شركة إيجيس، فإن سبايسر لا بد أنه «نظّف السجون العراقية»؛ لكي يستكمل نصاب العاملين عنده.

كما تنامت مشاعر السخط والمعارضة داخل الشركة حتى وصلت إلى حد دفع أحد الموظفين السابقين في الشركة إلى إنشاء موقع إلكتروني لنشر الشكاوى من الإدمان على الخمور، والعجز وعدم الكفاءة، وإهمال شركة إيجيس، وممارستها الإدارة من بعيد. وظهرت أحدث القضايا المثيرة للجدل حول سبايسر أولاً بعد أن نشر شريط فيديو في الموقع الإلكتروني لذلك الموظف، وظهر فيه عدد من المتعاقدين غير المحددين- والمفترض أنهم جميعاً من المتعاقدين مع شركة إيجيس- في قافلة أمنية وهم يطلقون النار على مدنيين عراقيين، ليس من المستغرب أن يقوم أحد أفراد فريق الحراسة الشخصية بإطلاق النار على السيارات التي تقترب كثيراً من القافلة الأمنية، غير أن المتعاقد الجنوب إفريقي الذي يعمل لدى إيجيس وظهرت صورته في ذلك الشريط المثير للجدل لم يظهر أنه قام بالخطوات التي يجب أن يقوم بها من إطلاق رصاصات تحذيرية قبل أن يمطر السيارة المقتربة بالرصاص. كما أن الخلفية الموسيقية لأغاني إلفيس برسلي في ذلك الشريط لم تضف أي نوع من اللباقة والحشمة هي الأخرى على المشهد.

يقول سبايسر، معلقاً على قضية الشريط: «ظهر شريط الفيديو، وكما تعلم يمكن جمع أي شيء وإخراجه في شريط للفيديو. لم يكن ذلك جيداً»، ومع أن سبايسر لم يعلن رسمياً نسبة الشريط إلى شركته، ولكنه مع ذلك كان حريصاً على عدم التبرؤ منه. «إننا بحاجة إلى إثبات الحقائق حول ما حدث، ويجب علينا أنَّ نعرف ما الذي كان يجري بالضبط، وعلينا أن نفعل ذلك بمنتهى الموضوعية».

ويؤكد سبايسر لي أنه «سيكون هناك تفسير علني لما حدث بحسب الأصول. يتألف المجلس الداخلي للتحقيق في إيجيس من محام رفيع المستوى وأمين السجل في محكمة التاج البريطاني، ومسؤول أمني كبير متقاعد من بريطانيا عمل أيضاً مستشاراً أمنياً في العراق، وضابط صف متقاعد كان يعمل في سلاح الجو. وقام الفريق بتحليل الشريط صورة فصورة: هل الذين ظهروا في الشريط من إيجيس؟ وما هي الظروف والملابسات التي وقع فيها الحادث؟ وما هو النظام أو الإجراءات التي ينبغي تطبيقها؟ أمضى الفريق أسبوعاً أو عشرة أيام في العراق في كتابة تقرير استغرق مئة صفحة وملحق بمئة صفحة أخرى». ويبدو تم فخوراً بالطريقة التي تعامل فيها مع آخر خلاف يثور حوله وبدأت أشعر

أنه يحاول بناء توقعات في ذهني تقول: إن نتائج التحقيق ستعفيه هو وشركته من أي خطأ أو مسؤولية عن تلك الحادثة. لذلك كان مما يثير الفضول أن ينهي سبايسر نقاشه بعبارة مفاجئة «إنك لن تطلع على ذلك التقرير؛ لأننا متعاقدون مع الولايات المتحدة، وكذلك المعلومات الواردة في التقرير موسومة بالسرية عند عميلنا. وقد لا ينشر التقرير ألبتة. وفي العاشر من يونيو عام 2006، قرر قسم التحقيقات الجنائية في البنتاغون أنه «لن يلاحق أحد بأي جريمة». وأن تقرير التحقيق لن ينشر.

بدا واضحاً أن التحقيق في تلك الحادثة قد أغلق، وهو ما يدفعني مرة أخرى إلى التركيز على قضية انعدام المساءلة والمسؤولية عن أعمال المتعاقدين الأمنيين في العراق، هذه المسؤولية التي يحجبها درع كامل من انعدام الشفافية في العمل. وبحسب ما ذكره لي أكثر المتعاقدين الأمنيين الذين تحدثت إليهم في العراق، أن أكثر الحوادث التي تتعلق بإطلاق المتعاقدين الأمنيين النار على المدنيين العراقيين تبقى طي الكتمان ولا تخضع لتحقيق أو مساءلة. وحين كشفت وسائل الإعلام النقاب عن وجود شريط فيديو للمتعاقدين الأمنيين العاملين في إيجيس، ظهر وقتها أن الجدل الذي ثار في الرأي العام مباشرة بعد عرض الشريط سيؤدي إلى التحرك لوضع حلول لهذه القضايا. ولكن يبدو أن سبايسر قد أتقن فن العلاقات العامة منذ أفول ساندلاين إذ بادر إلى إصدار بيان يقول بأن شركة إيجيس قد سارعت إلى إجراء تحقيق فوري وشامل في الحادثة. وعلى الرغم من التملق والوعود الكاذبة التي يبديها تجاه المساءلة والمسؤولية، إلا أن الظاهر هو أن سبايسر ربما يكون آخر من سيحض البنتاغون على إصلاح النظام القائم. فهو يملك قرابة 40% من شركة قد حققت لتوها دخلاً مقداره 120 مليون (75% منها من عقود العراق) ويملك جيشاً خاصاً مؤلفاً من تسع مئة شخص في العراق. ومع احتمال ارتفاع قيمة عقده مع الولايات المتحدة إلى نصف مليار دولار وتمديده لسنة أخرى، فليس من مصلحته فعل أي شيء يمكن أن يزعزع موقفه الراهن.

ربما يكون لإيجيس مستقبل وردي إذا استمرت في عقودها مع الأمم المتحدة وتوسعت في أعمالها الأخرى. ومع ذلك، يبدو أن أكبر العقود التي أبرمتها الشركة والتي يفترض أن تنتهي في مايو من عام 2007- تواجه خطراً محيقاً. ويذكر مسؤول سابق في

الخارجية الأمريكية أن «وزارة الدفاع الأمريكية تفكر في التخلص من إيجيس في أسرع وقت ممكن». لقد أوجد سبايسر كثيراً من الأعداء، ونقلت التقارير أنه بدأ يظهر وكأنه مصدر للتبعة والمسؤولية بالنسبة للأشخاص الذين يمسكون بخيوط المحفظة. وبعد أخذ كل شيء في الحسبان «يبقى سبايسر شخصية غير مستساغة. إنه [أي سبايسر] ثعبان غادر. وتتردد هنا نكتة حين نتحدث عن ذلك العقد- «ألم يخطر ببال أحد أن يكتب بحثاً عنه في موقع غوغل؟»

ويذهب الموظف السابق في الخارجية الأمريكية إلى أبعد من ذلك ملخصاً وجهة نظره حول هذه الزيادة حديثة العهد في الطلب على خدمات الشركات الأمنية الخاصة بقوله: «إن المتعاقدين الأمنيين في نهاية الأمر هم من المرتزقة، فهم يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية الصرفة، وهدفهم الأول والأخير هو المال. بإمكانك أن تلبس الخنزير بزة حسنة ولكنه يبقى مع ذلك خنزيراً.... وسبايسر في نهاية اليوم سيبقى ثعباناً».

استطاع سبايسر تحقيق درجة غير عادية من النجاح بصفته مزوداً شرعياً للرجال المسلحين وذلك على الرغم من ارتباطاته القديمة بالفكرة المثيرة للجدل حول تقديم الشركات العسكرية الخاصة خدمات قتالية هجومية. ويمكن القول: إن سبايسر قد سلك في النهاية الطريق المحترم، حيث أنشأ شركة إيجيس ديفنس، في حين عاد شريكه السابق سيمون مان ليسلك الطريق التقليدي للمرتزقة. ومع ذلك، فإنك حين تستمع إلى سبايسر وغيره من القادة في قطاع صناعة الأمن الخاص وهم يتحدثون عن المستقبل، فإن من الصعب ألا يخطر في بالك إن كانت محاولاتهم المتكررة بعد أحداث 11 سبتمبر هي محاولات للعثور على نقطة المتعة – التوازن بين العدوان السافر وبين حفظ السلام السلبي- المرتزقة الجدد إن شئت.

يمكننا التحدث إلى مالا نهاية عن الدور الذي يدعيه سبايسر لنفسه، وهو دور الناطق الرسمي المنادي بفكرة تنظيم هذا القطاع وتحديد مسؤولية العاملين فيه، وتحديداً بخصوص الطريقة التي تعاملت فيها شركته مع حادثة الفيديو المثيرة للجدل. غير أن سبايسر يشعر بالسعادة من قدرته على القول: إنه أجرى تحقيقاً شاملاً، ويزعم في الوقت نفسه، وبقدرة قادر، أن هذا التحقيق لن ينشر على الملأ، وقد شعرت بشيء

في عيـون سبايسر وكأنه على عادته القديمة يقـول لي: «اذهب إلى الجحيم، واغرب عن وجهي» وهو ينظر إلى ساعته في إشارة إلى أن وقتي معه قد انتهى.

ومـن غريب السلوى أن نشاهد سبايسر في شكله القديم. ولعل ذلك برهان على وجود مسـار عنـد بعض الناس لا يقبـل التحول عنه. ويصعب على المـرء أن يقرر إن كان نجاح سبايسـر جاء نتيجة لتغير المعايير في نظرة الحكومـات إلى المتعاقدين الأمنيين أم نتيجة تخليـه عن الدرب الذي أرشده إليه سيمون مان. وإذا تمكن سبايسر هذه المرة من تجنب الأضواء، وأبقى علـى مستشاريه الماليين والقانونيين متأهبين حوله، فإنه يمكن أن يخرج من هذا التزاحم على الذهب العراقي شخصاً أكثر لطفاً، ونبلاً، ومالاً.

obeikandl.com